العدد (١)- السبت ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٥

المُلحق السياسي الأسبوعي من المركز الإفريقي للاستشارات

نرحّب بكم في العدد الأسبوعي الصادر عن المركز الإفريقي للاستشارات، حيث نُعنى بتحليل ودراسة جغرافيا التأثير والتأثّر السوداني في علاقته بإفريقيا. في كل إصدار، نسلّط الضوء على محاور السياسات والجيوسياسة التي تربط السودان بمحيطه: من القرن الإفريقي إلى الساحل والبحر الأحمر، وصولًا إلى نسيج القارة الإفريقية الأكبر.

نهدف من خلال هذا الفضاء المعرفي إلى تمكين القُرّاء من فهمٍ أعمق للدور الذي يلعبه السودان ويتأثّر به من الفضاءات الإفريقية المختلفة التي يقع فيها، والمساهمة في إثراء النقاش العام حول ماهيّة مصالح السودان في إفريقيا، عبر استكتاب نخبةٍ من المثقفين والمفكرين السودانيين حول مختلف القضايا الآنية والاستراتيجية.

إنّ علاقة السودان بدول القارة وتكتلاتها السياسية والاقتصادية ظلّت، طويلًا، تُدار في الظلّ خلف حواجز اللغة والثقافة، وهو أمر أثبت الواقع أنه مقاربة غير مفيدة لبلدٍ يسعى لتجديد موقعه ودوره في قلب إفريقيا.

محمد تورشين

باحث وكاتب في الشؤون الأفريقية

أمجد فريد

مدير فكرة للدراسات والتنمية

أحمد شموخ

باحث وكاتب

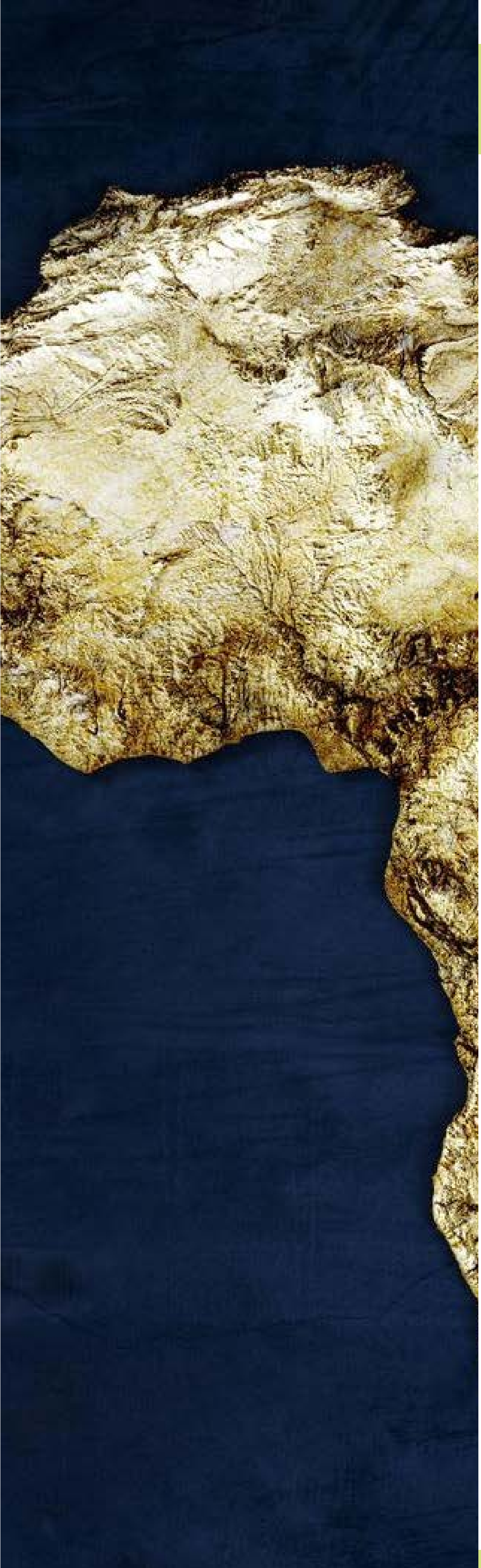

المحتويات

01 تحوّل ميداني في شمال دارفور يُسقط سردية المليشيا عن «انهيار الدولة» ويعيد زمام المبادرة

02 استمرار إرهاب المليشيات ضد المدنيين وعبث الداعم الخارجي بالأمن الإقليمي

03 مدغشقر على فوهة البركان: حين تختبر الانتفاضات قدرة الدولة على التمييز بين ذاتها والنظام السياسي

04 كيف تحوّل مشروع تحقيق السلام في الكونغو إلى صراع مصالح داخل عائلة ترامب

05 هل تُعدّ البترودولارات الإماراتية صفقةً رابحةً لأفريقيا حقًا؟

06 اتفاق شرم الشيخ: هدنة أم سلام مؤجّل؟

07 اقتصاد الحرب السودانية: مجدي الجزولي يتحدث عن الميليشيات والنيوليبرالية في عصر الانهيار (الجزء الأول)

08 غياب الدولة العاقلة: حول بناء إطار سياسة خارجية سودانية

09 حصار الفاشر: جرائم الدعم السريع وصمت العالم

10 المحكمة الجنائية الدولية في إفريقيا: جدلية العدالة والسيادة وتجربة السودان نموذجًا

تحوّل ميداني في شمال دارفور يُسقط سردية المليشيا عن «انهيار الدولة» ويعيد زمام المبادرة

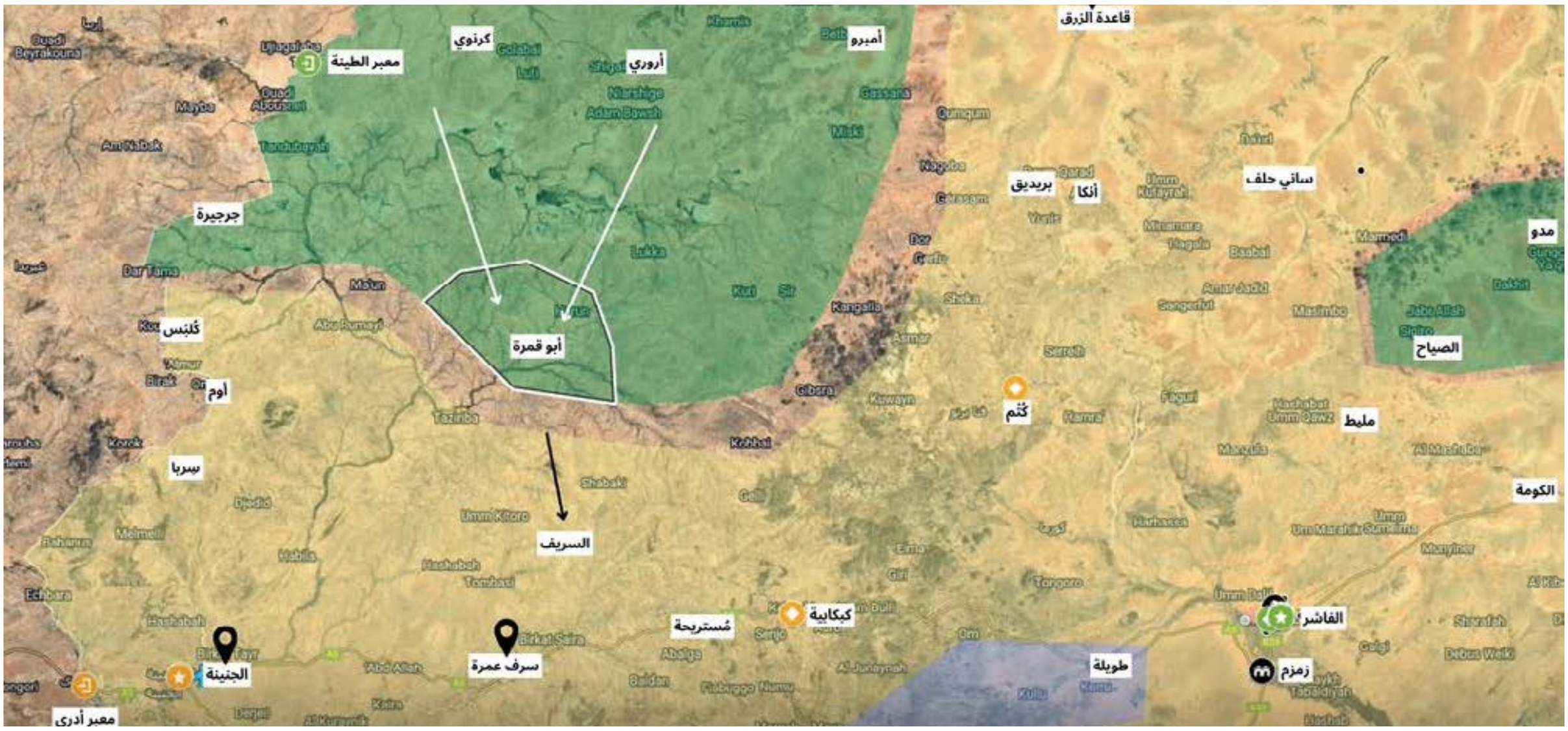

المصدر: وسائل إعلام محلية + هيئة تحرير المركز الإفريقي للاستشارات

خلال الأشهر الماضية، سادت في كثير من التغطيات الإعلامية المحلية والتقارير الأجنبية، إضافةً إلى بيانات مليشيا الدعم السريع، رواية تزعم أن احتلالها لأجزاء من مدينة الفاشر المُحاصرة يعني «نهاية وجود الدولة» في إقليم دارفور، تمهيدًا لمخطط تقسيم السودان.

غير أن التطورات الأخيرة خلال الأيام الماضية أثبتت أن المشهد الميداني يسير في اتجاهٍ معاكس لتوقعات المليشيا وداعميها؛ إذ استعادت القوات الحكومية تدريجيًا المبادرة الأمنية والعسكرية، البرية والجوية، على نطاقٍ يأخذ في التوسع في الإقليم، وتحاول فرض واقع جديد يُعاد فيه تعريف خطوط المواجهة والسيطرة.

التحوّل الجاري لم يأتِ فجأة، بل هو نتاج تراكم عملياتي واستراتيجي ولوجستي متدرّج. فقد شهدت محلية كرنوي خلال الفترة الأخيرة سلسلة تحركات عسكرية أعادت نقل المواجهة مع مشروع تفكيك السودان إلى محاور كانت هادئة منذ بداية العدوان.

وتوسّع النشاط الميداني لتُظهر القوات الحكومية قدرةً متزايدة على الانتقال من الدفاع المحدود إلى استعادة المواقع وفرض قواعد اشتباك جديدة.

هذا التمدد المتصاعد ارتكز على جملة عوامل متداخلة، من أبرزها الانشقاقات الداخلية داخل بعض المجموعات المتحالفة مع المليشيا ضمن ما يُسمى "تحالف تأسيس"، والتعبئة المجتمعية الداعمة للدولة في مناطق عدة، وإعادة ترتيب الصفوف داخل القوات المسلحة ومساندِيها، ما أفرز تنسيقًا متقدمًا بين الضربات البرية والجوية.

تصدّع محور المليشيا وانهيار سرديتها الإعلامية

الأيام الأخيرة كشفت بوضوح تصدّع المحور العسكري والسياسي الذي تقوده المليشيا وتراجع تماسُكه الداخلي. ففي ١٤ أكتوبر ٢٠٢٥، أعلنت حركة جيش تحرير السودان – قيادة مني أركو مناوي انضمام قوة كبيرة من قوات تجمع قوى تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر إلى صفوفها بعد أن كانت متمركزة في قرية أبوقمرة شمال دارفور.

هذه القوة، بقيادة العميد عبدو أبكر هاشم، التحقت بكامل عتادها المكوّن من عشرين عربة قتالية مزوّدة بأسلحة ثقيلة ومتوسطة، في خطوةٍ مثّلت تحولًا ميدانيًا مهمًا أضعف جبهة المليشيا في شمال دارفور.

البيان الصادر عن الحركة وصف الخطوة بأنها "إضافة نوعية في معركة الكرامة والوطن"، ودعا أبناء دارفور وكردفان الذين ما زالوا في صفوف المليشيا إلى الانحياز لصوت الوطن والدولة.

الانقسام داخل قوات الطاهر حجر امتد إلى مجموعات انضمت لحركة العدل والمساواة وأخرى انسحبت جنوبًا، ما قدّم نموذجًا مصغّرًا لانحلال البنية الداخلية للمليشيا وتآكل تحالفاتها.

المليشيا تدخل أبوقمرة

بعد يومين فقط من الانشقاق، أعلنت مليشيا الدعم السريع سيطرتها على قرية أبوقمرة، في خطوة وُصفت بأنها ردّ مباشر على خروج القوة المتمركزة هناك عن سيطرتها.

في مقطع مصوّر بثّه جنود المليشيا، أعلن أحد قادتها "السيطرة الكاملة على القرية" ودعا السكان إلى العودة وفتح المتاجر، في محاولةٍ لتصدير صورة استقرار وهمي.

لكن مصادر ميدانية أكدت لدارفور٢٤ أن دخول المليشيا إلى القرية تمّ دون مقاومة تُذكر بعد انسحاب القوة السابقة، وأن بعض العربات التي شاركت في الهجوم جاءت من كبكابية برفقة عناصر عادت حديثًا من معسكرات ليبية.

مصدر عسكري في الجيش السوداني وصف الحدث بأنه "تحرك تكتيكي قصير الأمد" هدفه كسب دعاية إعلامية، مؤكدًا أن أبوقمرة تقع داخل النطاق العملياتي للقوات الحكومية المساندة.

القوات الحكومية تستعيد أبوقمرة

في صباح الجمعة ١٧ أكتوبر، أعلنت القوة المشتركة المساندة للجيش استعادة السيطرة الكاملة على قرية أبوقمرة بعد معارك قصيرة أوقعت خسائر كبيرة في صفوف المليشيا.

وأكدت المصادر تدمير عدد من العربات القتالية والاستيلاء على عتاد حربي متنوع، فيما انسحبت مجموعات المليشيا نحو سرف عمرة.

وفي اليوم ذاته، صرّح حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي بأن المليشيا ارتكبت "خطأً فادحًا باقتحامها منطقة لم يكن فيها جندي واحد من الجيش أو من القوة المشتركة"، مؤكدًا أن "أبناء أبوقمرة انتفضوا دفاعًا عن أرضهم وأثبتوا أن دارفور لا تُهزم".

وبذلك تحوّلت أبوقمرة من رمزٍ لانقسام ميداني إلى شاهدٍ على إعادة ترتيب موازين القوة لصالح الدولة.

هجوم مسيّرات فاشل

بعد يومٍ واحد من استعادة أبوقمرة، شنّت المليشيا هجومًا بطائرات مسيّرة على المنطقة في محاولة لاستعادة مواقعها المفقودة.

الهجوم لم يسفر عن أي مكسب ميداني، لكنه كشف استمرار اعتماد المليشيا على الدعم الخارجي في تشغيل المسيّرات وأنظمة الاستطلاع. القوات الحكومية ردّت باستهداف مواقع الإطلاق في أطراف كرنوي، ما أدى إلى إسكاتها وتثبيت مواقع السيطرة.

تصاعد الحشود والضربات الجوية

في ١٩ أكتوبر، أغلقت المليشيا الطريق الرابط بين كبكابية والطينة ومنعت حركة المواطنين والعربات التجارية، في خطوة اعتُبرت تمهيدًا لهجوم أوسع على كرنوي ومحاولة لاستعادة قرية أبوقمرة.

وفي الوقت ذاته، رصدت القوات الحكومية تحشدات كبيرة للمليشيا في سرف عمرة وقارة الزاوية وكبكابية، مدعومة بآليات ومدرعات حديثة وصلت من الحدود الليبية، وفي ما عدّه مراقبون استجابةً لتلك التطورات، نفّذ الطيران الحكومي ضربات على مواقع تمركز المليشيا ومخازن سلاحها في الزرق وسرف عمرة والجنينة، مستهدفًا خطوط التموين التي كانت تُستخدم لتغذية الهجوم المرتقب.

استعادة المبادرة الجوية والميدانية

عودة الطيران الحربي بهذا الزخم تعكس مرحلة جديدة من استعادة السيطرة. فالمواجهة لم تعد محصورة في الدفاع عن المدن، بل تحولت إلى ملاحقةٍ لمراكز التموين والانتشار، واستباقٍ للهجوم قبل وقوعه خلف خطوط العدو.

هذا التطور يعيد للسودان سيادته الجوية فوق الإقليم تدريجياً بعد أن حاولت المليشيا، بدعم من دول إقليمية، فرض واقع ميداني يحدّ من حرية حركة طيران الجيش عبر استيراد منظومات دفاع جوي إلى داخل السودان، في انتهاكٍ صريح للسيادة الوطنية وللقرار ١٥٩١ (٢٠٠٤) الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

«صورة من قمر ماكسار الاصطناعي تُظهر حظائر جديدة بالقرب من المدرج ومواقع الضربات الجوية لقصف الجيش لمطار نيالا، ١٨ فبراير ٢٠٢٥»

دارفور بين الانكشاف الميداني وانهيار مشروع «السلطة الموازية»

وقائع الأيام الأخيرة تُظهر بجلاء أن مشروع المليشيا القائم على فرض "سلطة أمر واقع" في الإقليم يتهاوى تدريجيًا.

فالمناطق التي رُوّج لها كمنصّات حكم بديلة باتت اليوم مسرحًا لتراجع عسكري وانكشاف لوجستي كبير.

ومع كل انسحاب أو ضربة ناجحة للقوات المسلحة ومُساندِيها، يتراجع وهم السيطرة الذي غذّته دعاية المليشيا لأشهر طويلة، بينما يتكشف الدور السياسي لواجهات تُدار من دول مُعادية لتسويق ما يُعرف بـ"السلطة الموازية"، في مشهدٍ يوحي أكثر بعجز المشروع من قدرته على الإدارة.

الجيش السوداني، الذي يقاتل في أكثر من محور داخل الإقليم، استطاع عبر مرونته الميدانية الحفاظ على تماسك العمليات بين محاور متعددة في إقليم دارفور، وتثبيت نقاط الإسناد على الشريط الحدودي الغربي.

هذا التمدد العملياتي يوضح أن معركة دارفور لم تعد دفاعًا عن الفاشر المُحاصرة فقط، بل صارت مواجهة تهدف إلى حماية وحدة السودان الجغرافية والمؤسسية في مواجهة مشروع تفكيكه، والعمل لفك حصار وتجويع مئات آلاف المواطنين في الفاشر.

خاتمة

المشهد العام يُظهر تزايد قدرة الدولة على المبادرة الميدانية والسيطرة الجوية والاحتواء السياسي، وأن مشروع تقسيم السودان عبر "سلطة دارفورية موازية" يعمل كغطاء لتحالف عسكري هدفه تركيع الدولة واستتباعها لمصالح غير سودانية يتداعى أمام صلابة الجبهة الوطنية التي تقاتل دفاعًا عن السيادة ووحدة التراب.

ومع استمرار العمليات تبدو المرحلة المقبلة مرشحة لترسيخ هذا التحوّل الميداني وإسقاط محاولات فرض معادلات ردع على الحكومة السودانية مثل «أمن بورتسودان والخرطوم مقابل أمن نيالا والجنينة» في مايو الماضي، في معادلةٍ تعيد دارفور إلى قلب الدولة السودانية، وتفكّ أسر ملايين المواطنين في مناطق انتشار مليشيا الدعم السريع وحلفائها.

استمرار إرهاب المليشيات ضد المدنيين وعبث الداعم الخارجي بالأمن الإقليمي

المصدر: وسائل إعلام محليّة + هيئة تحرير المركز الإفريقي للاستشارات

تواصل مليشيا الدعم السريع ومليشيا الحركة الشعبية – جناح عبد العزيز الحلو – إرهابهما المنظّم ضد المدنيين في جنوب كردفان والعاصمة الخرطوم والشمالية، مستخدمتين الطائرات المسيّرة والمدفعية في هجماتٍ متكرّرةٍ أوقعت قتلى وجرحى وأضرارًا مادية جسيمة في منازل ومرافق خدمية وتعليمية، في تصعيدٍ يؤكد استمرار المليشيات في نهجٍ إرهابي يخدم أجندة رُعاتها الإقليميين الذين يمدّونها بالتمويل والسلاح والتوجيه، في محاولة لإخضاع الدولة السودانية عبر استهداف المدنيين وتركيع المجتمع بالإرهاب.

جنوب كردفان: تصعيد متدرّج

بدأت سلسلة الهجمات منذ ١١ أكتوبر الجاري، حين استهدفت طائرات مسيّرة تابعة للمليشيا محيط مقرات حكومية بمدينة أبو جبيهة، وتعمّد القصف إصابة منشآتٍ تعليمية من بينها مقرّات جامعة شرق كردفان، ما أدى إلى أضرار مباشرة في مباني الجامعة ومرافق الطلبة، وإلى تدمير منازل مجاورة وسقوط ضحايا مدنيين.

وفي مدينة دلامي، شهد السكان قصفًا جويًا مفاجئًا بالطائرات المسيّرة بين ١٢ و١٣ أكتوبر، أسفر عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة آخرين بجروح متفاوتة، في مشهدٍ بثّ الرعب وسط الأحياء السكنية المستهدفة.

وفي تصعيدٍ لاحق بتاريخ ١٦ أكتوبر، قصفت مليشيا الحركة الشعبية مدينة الدلنج المحاصرة بالمدفعية الثقيلة، ما أسفر عن مقتل طفلة تبلغ من العمر نحو ثمانية أعوام، وإصابة خمسة أطفال ومتطوعة تعمل في تقديم الغذاء للمواطنين. وسقطت نحو ثماني قذائف في حي الصفا، إحداها قرب أحد التكايا، مسببةً حالةً من الهلع بين السكان. وأفاد شهود بأن القصف جاء من الجهة الشرقية للمدينة حيث تتمركز قوات الحركة، في سلوكٍ يضاف إلى سلسلة الاستهدافات المتكرّرة للمناطق المدنية في الإقليم.

جبهة العاصمة والولاية الشماليّة

في الخرطوم وشمال السودان، تكرّر المشهد الإرهابي في ١٤ أكتوبر، حين نفّذت المليشيا هجومين متزامنين بالطيران المسيّر على الخرطوم والدبّة، أسفرا عن مقتل سبعة مدنيين وإصابة آخرين. وأعلنت السلطات المحلية في الدبّة أن إحدى الطائرات أصابت كلية الهندسة ومناطق مدنية مجاورة، فيما أكّد رئيس اللجنة الأمنية في المحلية، محمد صابر كشكش، أن "المليشيا الإرهابية ما زالت تستهدف الأعيان المدنية في جرائم لن تثنينا عن دعم القوات المسلحة".

وفي ضاحية عد بابكر شرق الخرطوم، استهدفت أربع طائرات مسيّرة منازل المدنيين، ما أدى إلى استشهاد الدكتور صديق عثمان الفكي، مالك مجموعة صيدليات الفاروق، ونجله، وإصابة اثنين من أبنائه، إلى جانب أضرار جسيمة في منازل واستراحات مجاورة.

وفي اليوم التالي، شهدت مناطق شمال أم درمان تصعيدًا جديدًا بالطيران المسيّر، استهدف مواقع مدنية وعسكرية على نحو متزامن، في استمرارٍ لاستراتيجية خلق الفوضى في محيط العاصمة لإرباك الوضع الأمني ومنع استقرارها.

التحليل السياسي والعسكري لأهداف العمليات الإرهابية

تأتي هذه الهجمات بعد أشهر من إعلان مليشيا الدعم السريع تحالفها السياسي والعسكري مع مليشيا الحركة الشعبية – جناح الحلو – وتشكيل ما يُسمّى بـ«تأسيس»، في وقتٍ تواصل فيه المليشيات اعتماد العنف وسيلةً لابتزاز الدولة واستهداف المدنيين والبنية التحتية في خرقٍ واضحٍ للقانون الدولي الإنساني.

يُرجّح أن هذه الضربات تهدف إلى إرباك الدولة عبر تحويل مواردها نحو الدفاعات المحلية بدل الضغط على مواقع المليشيات في جنوب وشمال وغرب كردفان، وإعاقة تقدّم الجيش السوداني في عملياته الرامية وأهدافة المُعلنة في فكّ الحصار عن الفاشر وبابنوسة والدلنج، غير أن هذا التكتيك فشل مرارًا أمام تماسك الجيش وكفاءته اللوجستية والعملياتيّة المتصاعدة.

ويُظهر تسلسل عمليات المليشيات أن التحالف يسعى إلى إبقاء البلاد في حالة استثناءٍ متواصلة، ومنع أي مظهرٍ من مظاهر الاستقرار، عبر العمل الإرهابي المنسّق لضرب مظاهر تطبيع الحياة في مناطق مركز الدولة التي طُردت منها المليشيات، وتعطيل عودة الخدمات والمواطنين إلى بيوتهم، وخلق شعورٍ دائمٍ بانعدام الأمان.

ويأتي هذا السلوك في إطار محاولةٍ سياسيةٍ مزدوجةٍ يُوجّهها الداعم الإقليمي لجناحي التحالف العسكري وواجهاته السياسية في ما يُسمّى «صمود»، بهدف فرض روايةٍ تُشكّك أمام الغرب في قدرة الحكومة على حماية المدنيين أو إعادة الحياة الطبيعية، عبر تعمّدٍ دائمٍ لإخفاء هوية الجهة التي تُهدِّد أمن واستقرار السكان ونسبها إلى المجهول. ومن ثمّ تبرير استمرار الحرب وتكريس حالة الاضطراب بوصفها واقعًا لا يمكن تجاوزه إلا بتنازلاتٍ سياسيةٍ قسريةٍ تُحافظ على مستقبل المليشيات في توازن ضعفٍ عسكريٍّ تبتزّ به مؤسسات الدولة، تمهيدًا لما تعتبره عودةً ممكنة للسلطة عبر ممارسة الإرهاب والعنف ضد المواطنين، وبروافع خارجية في مقدّمتها الرباعية والبند السابع وغيرها.

الأزمة الداخلية في مليشيا الحركة الشعبية

أما بالنسبة للحركة الشعبية، التي تُفارق في طبيعتها السياسية التاريخية بعكس مليشيا الدعم السريع التي نشأت كقوة ضاربة للحركات المتمردة – مثل الحركة الشعبية – في عهد نظام الرئيس السابق عمر البشير، فإن دوافع الحركة الشعبية تتجاوز الجانب العسكري إلى محاولة ترميم شرعيتها الداخلية بعد الانشقاقات التي شهدتها عقب إعلان تحالفها مع مليشيا الدعم السريع مطلع العام الجاري. فقد أدّى ذلك الإعلان إلى موجة استقالات داخل صفوف الحركة وظهور كيان معارض يُسمّى «مبادرة الإصلاح الهيكلي والتنظيمي» في أبريل ٢٠٢٥، ضمّ قيادات تاريخية أبرزهم القائد رمضان حسن نمر الذي وجّه في ١١ مارس رسالة مفتوحة إلى عبد العزيز الحلو وصف فيها التحالف مع «الجنجويد» بأنه خطأ استراتيجي وقرار فردي أضرّ بمبادئ الحركة.

وقد ردّت قيادة الحركة بفصل كامل أعضاء المبادرة وتجريدهم من رتبهم العسكرية، ما عمّق الأزمة التنظيمية ودفع القيادة الحالية إلى تبنّي نهج تصعيديٍّ عسكريٍّ وإعلاميٍّ لتعويض فقدانها للتماسك الداخلي ومحاولة

إثبات قدرتها على الفعل الميداني رغم الفشل المتكرر في تحقيق أي إنجازات ملموسة، سواء في محاولات دعم هجوم الفاشر أو اختراق سيطرة القوات المسلحة على الطريق القومي الدلنج – كادوقلي رغم الحصار المفروض على المدينتين منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣. وبذلك تتحوّل الأعمال الإرهابية للحركة الشعبية باستهداف المدنيين والمنشآت المدنية والخدمية والتعليمية إلى وسيلةٍ للبقاء التنظيمي أكثر منها لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية حقيقية.

خاتمة

استمرار هذا السلوك الإرهابي الذي يركّز على رفع الكُلفة الإنسانية على السودانيين، في ظلّ صمتٍ دوليٍّ يعكس تواطؤًا ضمنيًا مع الجهات الداعمة للمليشيا، يمنحها مساحةً أكبر للتصعيد دون ثمنٍ رادع، ويوفّر لداعميها الإقليميين شعورًا بالإفلات من المحاسبة، وكأن بإمكانهم العبث بالبنية الأمنية في منطقة البحر الأحمر والقرن والسهل الإفريقيين بلا رادع.

لقد كان حصول كياناتٍ ما دون الدولة على أسلحةٍ مضادةٍ للطيران ومسيراتٍ طويلة المدى أمرًا مرفوضًا حتى في حروب الوكالة السابقة، لكن يبدو أنّ العالم اليوم أمام واقعٍ جديدٍ فرضته المتغيرات الدولية ومساعي إعادة توزيع القوة والنفوذ داخل النظام الدولي الموروث من الحرب العالمية الثانية، مع اعتقادٍ بإمكانية استغلال هذه اللحظة الانتقالية عالميًا لفرض واقعٍ أمنيٍّ وسياسيٍّ وديموغرافيٍّ على السودانيين بالقوة، وبمنعهم من مقاومته، وهذا اعتقاد ثبت عملياً سذاجته.

ما لم يتحرّك المجتمع الدولي بجدّيةٍ لوضع حدٍّ لتمويل هذه المليشيات وتجفيف منابع سلاحها ومرتزقتها، فإنّ الرسالة التي يتم تصديرها هي التساهل مع الإرهاب العابر للحدود، ومع مشروعٍ تخريبيٍّ يستهدف تفكيك كيان الدولة السودانية ومؤسساتها وهدم ركائز الاستقرار الإقليمي. إنّ الصمت الدوليّ يُقرأ الآن كضوءٍ أخضر لمزيدٍ من الفوضى، ليس في السودان وحده، بل في مجمل الإقليم.

مدغشقر على فوهة البركان: حين تختبر الانتفاضات قدرة الدولة على التمييز بين ذاتها والنظام السياسي

المصدر: وسائل إعلام + هيئة تحرير المركز الإفريقي للاستشارات

تشهد مدغشقر، الدولة التي تتكوّن من مجموعة جزر في المحيط الهندي، واحدةً من أكثر الأزمات السياسية والاجتماعية دراميةً في تاريخها الحديث. فخلال أسابيع قليلة، تحوّلت احتجاجات شبابية بدأت بسبب انقطاع المياه والكهرباء إلى انتفاضة شاملة أطاحت بالرئيس أندري راجولينا، الذي غادر البلاد على متن طائرةٍ عسكريةٍ فرنسية، في مشهدٍ أعاد إلى الأذهان مآلات انتفاضت عابرة للقارات يقودها جيلٌ جديد غاضب، يُعرف اليوم باسم «جيل زد».

بداية الأزمة: شرارة من قلب العطش والظلام

بدأت فصول الأزمة في أواخر سبتمبر الماضي عندما خرج المئات من سكان العاصمة أنتاناناريفو ومدن أخرى احتجاجًا على الانقطاعات المتكررة للمياه والكهرباء التي شلّت الحياة اليومية. لم تكن هذه الانقطاعات جديدة على السكان، لكنها جاءت هذه المرة في سياق غلاءٍ معيشي خانق، إذ ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة تجاوزت ٦٠٪ منذ مطلع العام، بينما ظلت الأجور ثابتة في بلدٍ يعيش فيه ثلاثة أرباع السكان تحت خط الفقر. ومع تفاقم الأزمة، خرجت أعدادٌ متزايدة من الشبان، معظمهم من خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل، للتعبير عن غضبهم من فساد الطبقة السياسية وسوء الإدارة الذي حوّل مدغشقر، رغم ثرواتها الطبيعية الكبيرة من الفانيليا والنيكل والذهب، إلى واحدةٍ من أفقر دول العالم.

الاحتجاجات تتسع... والنقل العام يتحول إلى ساحة غضب

في البداية كانت المظاهرات سلمية ومحدودة، تتركّز حول المطالب الخدمية، لكن مع استمرار تجاهل الحكومة توسّعت لتشمل سائقي النقل العام والعمال والموظفين في المرافق الحيوية. ومع توقف وسائل النقل عن العمل في المدن الكبرى تعطلت الحركة الاقتصادية وتكدست البضائع في الموانئ، مما عمّق الأزمة المعيشية وأشعل موجةً جديدةً من السخط الشعبي. أصبح مشهد الطوابير الطويلة للحصول على مياه الشرب والوقود رمزًا للاحتجاج، فيما انتشرت دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطالب برحيل الرئيس راجولينا، متهمةً إياه بالفساد والارتهان لشركات أجنبية.

جيل زد في الواجهة: احتجاجات بلا قيادة تقليدية

ما ميّز هذه الحركة، كما في موجة الاحتجاجات التي اجتاحت دولًا أخرى مثل المغرب ونيبال، هو قيادة جيل زد — شبابٌ وناشطون يستخدمون وسائل التواصل لتنظيم صفوفهم ونقل مطالبهم من الشارع إلى العالم. ورغم محاولات الحكومة السيطرة على الخطاب العام على الإنترنت عبر حجب بعض المنصّات، فإن المحتجين استخدموا تطبيقاتٍ بديلة، مما جعل الحركة مرنة ولا مركزية وصعبة الاحتواء. ترافقت هذه التطورات مع تصاعد التوتر داخل المؤسسة العسكرية، إذ بدأت بعض الوحدات الشرطية والعسكرية تعبّر عن تعاطفها مع المحتجين ورفضها تنفيذ أوامر إطلاق النار التي صدرت من القصر الرئاسي عبر وزارة الدفاع لاحتواء التظاهرات بالقوة.

التحول الحاسم: انحياز وحدة النخبة العسكرية

وقد بلغ هذا الرفض ذروته حين أعلنت وحدة النخبة العسكرية كابسات (CAPSAT) — وهي القوة التي ساعدت راجولينا نفسه على الوصول إلى الحكم في انقلاب عام ٢٠٠٩ — أنها لن تطلق النار على المتظاهرين. بل ذهبت أبعد من ذلك حين رافقت آلاف المحتجين إلى ساحة الاستقلال في قلب العاصمة، معلنةً "الوقوف إلى جانب الشعب". وسرعان ما تبعت وحدة النخبة العسكرية فصائل من قوات الدرك شبه العسكرية التي سيطرت على مقراتها وعيّنت قائدًا جديدًا مواليًا للحراك، في مشهدٍ اعتبره المراقبون بداية نهاية النظام.

خلال السنوات الأخيرة، سعى الرئيس راجولينا إلى إعادة توزيع الأدوار الأمنية داخل الدولة، لا عبر تهميش الجيش مباشرةً، بل من خلال إحلال قوات الدرك محل الشرطة المدنية في إدارة الأمن الداخلي. ومع الوقت، تحوّل هذا الجهاز شبه العسكري — الذي يتبع لوزارة الدفاع ويؤدي وظائف شرطية — إلى ذراعٍ أمنيةٍ سياسيةٍ يعتمد عليها القصر الرئاسي في ضبط الشارع وإحكام السيطرة على المعارضة.

وقد أغدق راجولينا على الدرك امتيازاتٍ مالية وترقياتٍ واسعة مقابل الولاء، وعيّن ضباط منهم مستشارين في القصر الرئاسي ما عزّز نفوذه في العاصمة والمناطق الريفية. غير أن هذا التوسّع على حساب مؤسسات الأمن التقليدية ولّد احتقانًا داخل الجيش النظامي، الذي رأى في تضخّم دور الدرك وتسييسه تهديدًا للعقيدة المؤسسية للدولة. ومع اندلاع الاحتجاجات، ظهر هذا الخلل إلى العلن حيث انقسم الدرك بين الولاء للقصر والحياد، فيما استعاد الجيش زمام المبادرة بقيادة «كابسات»، ليعيد التوازن إلى المعادلة التقليدية بين النظام السياسي والدولة.

ويعكس هذا المشهد أحد الأنماط المتكررة في القارة الإفريقية، حيث يؤدي استبدال الولاء المؤسسي بولاءاتٍ سياسيةٍ مؤقتة إلى تهديد تماسك مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وفي أحيان محددة تنجح مؤسسات الدولة في تمييز نفسها عن النظام السياسي القائم، وفي تلك اللحظة تسقط الأنظمة.

تبدّل موازين القوة داخل المؤسسة العسكرية

تكشف تقارير ميدانية وتحليلات صادرة عن مجلة The Africa Report عن ملامح واضحة لخارطة الضباط الذين قادوا التحوّل داخل الجيش. فقد برز اسم العقيد مايكل راندريانيرينا، القائد الميداني في وحدة النخبة كابسات، باعتباره أول من دعا علنًا إلى "الانحياز للشعب" يوم ١١ أكتوبر، في بيانٍ داخلي سُرّب لاحقًا إلى وسائل الإعلام. وبعد أقلّ من أربع وعشرين ساعة، ظهر الفريق ديموستين بيكولاس ليعلن تولّيه مهام رئيس أركان الجيش، بينما عُيّن اللواء نونوس مبينا ماميلسون قائدًا لقوات الدرك الوطني. وقد شكّلت هذه التغييرات المتسارعة نقطة تحول حاسمة داخل المؤسسة العسكرية، إذ انتقلت السيطرة الفعلية من القصر الرئاسي إلى هيئة الأركان، في لحظةٍ وُصفت بأنها "انقلاب داخل الانقلاب". وتشير المجلة إلى أن الضباط الثلاثة خدموا مع راجولينا خلال انقلاب عام ٢٠٠٩، ما يجعل أحداث ٢٠٢٥ بمثابة "عودةٍ للدائرة نفسها"، ولكن في سياقٍ اجتماعي واقتصادي أكثر هشاشةً وتفككًا.

انهيار النظام وتبدّل موازين القوة

في غضون أيام، فقد الرئيس راجولينا السيطرة على الأجهزة الأمنية، بينما بدأ البرلمان إجراءاتٍ لإقالة كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس مجلس الشيوخ. وفي الشارع، تصاعدت الهتافات المطالبة برحيل الرئيس، واتسعت رقعة العصيان المدني لتشمل المدن الساحلية والمناطق الزراعية. بدا واضحًا أن ميزان القوى انقلب لصالح الشارع. وأمام هذا الواقع، ألقى الرئيس خطابًا متلفزًا دعا فيه إلى "الحوار الوطني"، لكنه حذّر في الوقت نفسه من "محاولة انقلابية" تستهدف البلاد — إلا أن خطابه لم يجد آذانًا صاغية.

فرار الرئيس... على أجنحة النفوذ الفرنسي

فجر الأحد، وبينما كانت العاصمة تعيش توترًا غير مسبوق، هبطت طائرة نقلٍ عسكرية فرنسية في مطار سانت ماري شرق البلاد، لتصل بعدها بدقائق مروحية نقلت الرئيس راجولينا إلى الطائرة التي غادرت الأجواء المالدغاشية متجهةً إلى وجهةٍ غير معلنة.

وقالت مصادر عسكرية ودبلوماسية إن العملية جرت بموافقةٍ ضمنيةٍ من باريس، رغم امتناع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن تأكيد ذلك علنًا، مكتفيًا بالقول إن "فرنسا تدعو إلى احترام النظام الدستوري في مدغشقر". بعد فرار الرئيس، أعلن قادة وحدة كابسات تولّيهم مؤقتًا مسؤولية "حماية الدولة ومؤسساتها"، في حين دعت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى ضبط النفس وتجنّب الانزلاق نحو العنف أو الانقلابات العسكرية. أما فرنسا، التي ترتبط بمدغشقر بعلاقاتٍ تاريخيةٍ معقدة تعود إلى حقبة الاستعمار، فتجد نفسها الآن في موقفٍ حساس بين دعم الاستقرار وحماية مصالحها الاقتصادية في الجزيرة.

ردود الفعل الإقليمية والدولية

الاتحاد الإفريقي

تحرّك الاتحاد الإفريقي سريعًا إزاء التطورات في مدغشقر، إذ عقد مجلس السلم والأمن جلستين طارئتين في أديس أبابا (الجلستان رقم ١٣٠٥ و١٣٠٦) بتاريخ ١٣ و١٥ أكتوبر ٢٠٢٥، وأصدر قرارًا يقضي بتعليق عضوية مدغشقر في جميع أنشطة الاتحاد، استنادًا إلى إعلان لومي لعام ٢٠٠٠ والمادة (٤/ح) من القانون التأسيسي التي تنص على "عدم التسامح مع التغييرات غير الدستورية للحكم". ودعا المجلس إلى انتقالٍ مدنيٍّ واضح المعالم وجدولٍ زمنيٍّ محدد لإجراء الانتخابات، مؤكدًا أن الاتحاد لن يعترف بأي سلطةٍ ناتجةٍ عن تدخلٍ عسكري في الشأن السياسي.

الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي

أدان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ما وصفه بـ "الاستيلاء العسكري على السلطة" في مدغشقر، مطالبًا بالعودة الفورية إلى النظام الدستوري واحترام حقوق الإنسان. أما مجلس الأمن الدولي، فلم يصدر حتى منتصف أكتوبر بيانًا رسميًا حول الأزمة، غير أن أعضاءه أجروا مشاوراتٍ غير رسميةٍ في أديس أبابا مع مسؤولين من الاتحاد الإفريقي، في إطار التنسيق لمنع اتّساع نطاق الأزمة أو انتقالها إلى دول الجوار.

مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)

أصدرت مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي بيانًا مبكرًا في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥ أعربت فيه عن "قلقها العميق" من تفاقم الاحتجاجات، داعيةً جميع الأطراف إلى ضبط النفس والحوار. إلا أن محلّلين وجّهوا انتقاداتٍ للمجموعة بسبب بطء استجابتها بعد الانقلاب وفرار الرئيس راجولينا، بالمقارنة مع سرعة قرار الاتحاد الإفريقي بتعليق العضوية. وتشير مصادر دبلوماسية إلى احتمال أن تعيد المجموعة النظر في دور مدغشقر ضمن بعض برامجها إذا استمرّت المرحلة الانتقالية بطابعٍ عسكري.

نهاية مرحلة وبداية أخرى

تجسّد أزمة مدغشقر الحالية ملامح نمطٍ جديدٍ من الثورات الإفريقية، تقودها الأجيال الشابة من خارج الأطر الحزبية التقليدية، وتتحرك بدوافع معيشية لكنها سرعان ما تكتسب طابعًا سياسيًا شاملًا. وإذا كانت هذه الانتفاضة قد أطاحت برئيسٍ ظلّ يمسك بزمام السلطة لأكثر من عقد، فإنها في الوقت ذاته تطرح أسئلةً عميقة حول مستقبل الحكم في إفريقيا في ظل صعود جيلٍ جديدٍ لا يؤمن بالولاءات القديمة ولا يخشى كسر المحظورات السياسية. رحيل راجولينا لن يكون نهاية الأزمة، بل بداية اختبارٍ حقيقيٍّ لمستقبل مدغشقر؛ هل تتجه البلاد نحو ترسيخ حوكمة مؤسسات الدولة بعقد اجتماعي واقتصادي يُعيد الثقة بين المواطن والنظام السياسي الجديد؟ أم تنزلق إلى فراغٍ سياسيٍّ يعيدها إلى دوامة الانقلابات؟ الجواب سيحدده، كما يبدو، الجيلُ الذي أعاد الحياة إلى الشوارع، ورفع صوته من وسط الظلام والعطش، مطالبًا بمستقبلٍ أفضل، ومعه كل القوى المالدغاشية المجتمعية والرسمية القادرة على التعلم من تجارب القارة واستلهام دروسها في بناء انتقالٍ حقيقيٍّ ومستدام.

كيف تحوّل مشروع تحقيق السلام في الكونغو إلى صراع مصالح داخل عائلة ترامب

هل تتمكّن خطة «السلام عبر الاستثمار» في ردم الفجوة بين كينشاسا وكيغالي؟

ترجمة: هيئة تحرير المركز الإفريقي للاستشارات عن مجلة آفريكا كونفدنشيال

يتزايد الضغط على مسعد بولوس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للشؤون الأفريقية، بعد النكسة الأخيرة التي مُنيت بها جهوده الرامية إلى جمع الكونغو كينشاسا ورواندا في اتفاقية سلام وأمن مدعومة باتفاقية تعدين.

تأجّل توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي الذي كان مقررًا في ٣ أكتوبر الجاري، بعدما تبادلت كينشاسا وكيغالي الاتهامات بخرق الالتزامات السابقة. ويبدو أن المفاوضات الثلاثية التي تُعقد بين أديس أبابا والدوحة وواشنطن قد تعثرت، رغم وساطة بولوس المستمرة منذ يونيو الماضي، عندما جمع وزيري خارجية البلدين لتوقيع اتفاقٍ أوليٍّ في مقر وزارة الخارجية الأمريكية. كانت الخطة تقضي بالمضي سريعًا نحو اتفاقٍ ثنائي حول الأمن والمعادن، يعقبه توقيع معاهدة سلام في البيت الأبيض بين الرئيسين فيليكس تشيسكيدي وبول كاغامي —حدثٌ توقّع حلفاء ترامب أن يعزز فرصه في الحصول على جائزة نوبل للسلام.

لكن هذه الرؤية انهارت. فقد تصاعدت الخلافات بين الكونغو كينشاسا ورواندا، بالتوازي مع تصعيد متمردي حركة ٢٣ مارس (M٢٣) المدعومة من كيغالي. وأفاد خبراء الأمم المتحدة أن هجمات الحركة المستمرة في مقاطعتي شمال وجنوب كيفو، إلى جانب فشل كينشاسا في سحب جيشها (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) والميليشيات المتحالفة معها مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ووازاليندو، قد أطاحت بخطوط وقف إطلاق النار.

يبدو أن الموعد المؤقت الأخير لتوقيع كاغامي وتشيسكيدي في البيت الأبيض — ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥ — والذي كان يُفترض أن يتبعه منتدى استثماري بين الكونغو ورواندا في واشنطن، أصبح بعيد المنال. كما أُلغي اجتماع إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي (REIF) المقرر عقده في ٣ أكتوبر بعد أن أمر مكتب تشيسكيدي وفده، بقيادة باتريك لوابيا (رئيس هيئة تنظيم أسواق التعدين)، بعدم التوقيع بسبب تجدّد القتال في كيفو. أبلغت بينتا كيتا، رئيسة بعثة مونوسكو (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، مجلس الأمن الدولي قبل ثلاثة أيام، أن حركة M٢٣ وسّعت نطاق سيطرتها لتشمل غوما وبوكافو، وأضافت نحو ٧٠٠٠ مقاتل جديد، بينما منعت مراقبي الأمم المتحدة من الوصول إلى مناطق النزاع. وأفادت التقارير بمقتل أكثر من ١٠٠٠ مدني في شمال كيفو وإيتوري خلال يونيو الماضي وحده، فيما تواصلت المعارك رغم المفاوضات المتوازية التي تيسّرها قطر في الدوحة.

في الدوحة، يسعى الوسطاء إلى التوصل إلى اتفاقٍ عسكري وسياسي بين كينشاسا والجناح السياسي لحركة M٢٣، أي تحالف نهر الكونغو (AFC) بقيادة كورنيل نانغا، الرئيس السابق للجنة الوطنية للانتخابات. يعلن نانغا الآن صراحةً أن هدفه هو الإطاحة بتشيسكيدي، بعد أن انضم إليه الرئيس السابق جوزيف كابيلا، الذي حُوكم غيابيًا بتهمة الخيانة وحُكم عليه بالإعدام أثناء إقامته في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة M٢٣ / تحالف نهر الكونغو.

يواصل كاغامي نفي تورط رواندا المباشر، لكن تقديرات الاستخبارات الأمريكية تشير إلى وجود نحو ٨٠٠٠ جندي روندي داخل الكونغو. وتؤكد كيغالي أن حركة M٢٣ تدافع عن حقوق التوتسي الكونغوليين، غير أن الهجمات والدعم اللوجستي الذي تقدمه القوات الرواندية يشيران إلى دورٍ أكبر مما تعترف به الحكومة الرواندية.

أوفدت حركة M٢٣ / تحالف نهر الكونغو وفدًا صغيرًا إلى الدوحة في أغسطس الماضي، ضمّ رينيه أباندي والعقيد ديودوني باديري، للتفاوض على وقف إطلاق النار والإفراج عن السجناء. رفضت كينشاسا أي إفراجٍ أحادي، مُطالبةً بأن تُدرج جميع قضايا المعتقلين ضمن تسويةٍ شاملة. ومن المقرر استئناف المحادثات في ١٤ أكتوبر الجاري، لكن الخلافات لا تزال قائمة: إذ تُصرّ كينشاسا على استعادة سيطرة الدولة على شمال وجنوب كيفو، بينما تسعى حركة M٢٣ / تحالف نهر الكونغو إلى فرض واقعٍ سياسيٍّ جديدٍ ككيانٍ شبه مستقل.

يرى المراقبون أن أي تسويةٍ تمنح الحركة نوعًا من الحكم الذاتي مقابل تخليها عن الانفصال أمرٌ مستحيل سياسيًا. فمنذ الاستقلال، لم تقبل الدولة الكونغولية قط بأي ترتيبٍ فيدرالي أو انفصالي، وتعدّ أي تنازلٍ من هذا النوع تهديدًا لسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

هذا الجمود يُعرّض المفاوضات الأوسع بين الكونغو ورواندا والولايات المتحدة بشأن أمن الموارد المعدنية للخطر. فقد سيطرت حركة M٢٣

وحلفاؤها الروانديين على منجم روبايا للتنتالوم منذ أبريل ٢٠٢٤، ونقلت الخامات إلى رواندا لتكريرها. وبموجب خطة مسعد بولوس المدعومة من واشنطن، ستدعو كينشاسا المستثمرين الأمريكيين إلى تحويل روبايا إلى منطقة صناعية، في مقابل أن تأمر كيغالي حركة M٢٣ بالانسحاب — في محاولةٍ لخلق مصالح اقتصادية وأمنية مشتركة.

لكن عندما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عقوباتٍ جديدة على كياناتٍ عاملة في مناطق النزاع، استُبعدت حركة M٢٣ ومنجما بيباتاما وروبايا وشركة ساكيما الحكومية من القائمة. وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، صرّح وزير المناجم الكونغولي لويس واتوم لوكالة بلومبرغ بأن شركة ساكيما (SAKIMA) هي الجهة القانونية المالكة للتراخيص، لكنه أقرّ بضرورة "جلوس جميع الأطراف المعنية إلى طاولة واحدة". وتعتقد مصادر دبلوماسية أن هذه الاستثناءات تعكس المصلحة الاستراتيجية لواشنطن في الحفاظ على قنوات تواصلٍ مع كينشاسا والمتمردين في آنٍ واحد خلال محادثات الدوحة.

يُشير محللون إلى أن أي كونسورتيوم (تحالف استثماري) أمريكي يسعى إلى الاستثمار سيحتاج على الأرجح إلى مشروعٍ مشتركٍ مع شركة ساكيما في حال استعادتها السيطرة على منجمي بيبّاتاما وروبايا. ومن بين الأطراف التي لا تزال تسعى وراء هذه الأصول مجموعة يقودها مدير صندوق التحوّط الأمريكي غينتري بيتش عبر شركته أميريكا فيرست غلوبال، بالتعاون مع شركة ميركوريا السويسرية.

وبعد أن كشفت مجلة أفريكا كونفيدنشيال عن مشاريع بيتش في المنطقة، منح مقابلةً لصحيفة وول ستريت جورنال ركّز فيها على صلاته بدونالد ترامب الابن، وتحديدًا على ما وصفه بينهما بأنه "اتفاق تدميرٍ متبادل" — وهو تعبير يقصد به الإيحاء بأن علاقته بترامب الابن تقوم على ثقةٍ متبادلةٍ عميقة، لكنها في السياق السياسي تُستخدم كرمزٍ على قوة ارتباطه بعائلة ترامب وما تمنحه له من وزنٍ سياسيٍّ غير رسمي يُوظّفه لتثبيت نفوذه في مشاريعه الاستثمارية المثيرة للجدل.

ونُقل أنّ من بين الوسطاء الآخرين مايكل بولوس، نجل مسعد بولوس صهر الرئيس الأميركي الآخر وزوج ابنته تيفاني، ما يُشير إلى أنّ تمويل مشروع روبايا قد يتأثر بتنافس الأجنحة المختلفة داخل عائلة ترامب في واشنطن. وقد أصبحت هذه التقاطعات بين المصالح الشخصية والسياسية والتجارية سمةً بارزة في مثلث العلاقات بين الكونغو ورواندا والولايات المتحدة.

هل تُعدّ البترودولارات الإماراتية صفقةً رابحةً لأفريقيا حقًا؟

بقلم ثايس بروك – نُشر في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥

ترجمة عن THE AFRICA REPORT

باتت الإمارات العربية المتحدة اليوم من أكبر المستثمرين الأجانب في إفريقيا، بعد الاتحاد الأوروبي والصين، في قطاعات الخدمات اللوجستية والطاقة والمعادن. وأثارت هذه التوجهات اتهامات بين الحين والآخر بأنها تُعبر عن ممارسات استعمارية نيوكولونيالية.

زار رئيس الوزراء السنغالي، عثمان سونكو الإمارات في مطلع سبتمبر المُنصرم، وكان يأمل أن تُحدث زيارته، التي استمرّت قرابة أسبوع، فارقًا ملموسًا في مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وصل سونكو إلى مطار زايد الدولي في أبوظبي في السابع من الشهر نفسه، حيث استُقبل بحفاوة رسمية يرافقه وزير الاقتصاد عبد الرحمن سار ووزير المالية والموازنة شيخ ديبا. وشملت الزيارة محادثاتٍ مع قادة سياسيين وعددٍ من المستثمرين.

منذ الكشف عن مليارات الدولارات من القروض العامة غير المعلنة سابقًا — المعروفة باسم «الديون الخفية» — شهد الاقتصاد السنغالي تباطؤًا واضحًا. وفي هذا السياق، سعى الوزيران إلى الترويج للسنغال كوجهةٍ استثمارية، مسلّطين الضوء على الفرص المتاحة في مجالات السياحة والتعدين والهيدروكربونات.

خلال الزيارة الرسمية، وقّع ميناء داكار المستقل وموانئ دبي العالمية ملحقًا لعقدهما السابق، إذ تتولى الشركة الإماراتية إدارة البنية التحتية لميناء داكار منذ عام ٢٠٠٧.

في عام ٢٠٢٢، عززت «موانئ دبي العالمية» حضورها في السنغال وشرعت في بناء «ميناء نديان الجديد» بتكلفة بلغت ١,١٣ مليار دولار. ويُعد المشروع — المصمم لاستقبال أكبر سفن الحاويات في العالم — أكبر استثمار خاص في تاريخ البلاد حتى الآن، ويهدف إلى رفع كفاءتها اللوجستية. وتشير بيانات وكالة الإحصاء السنغالية إلى أن الواردات من الإمارات ارتفعت من ١٧٤ مليون دولار عام ٢٠١٩ إلى ٦٦٨,٥ مليون دولار عام ٢٠٢٣، معظمها من مشتقات النفط والمعدات والآلات.

الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط

لا تقتصر هذه الدينامية على السنغال وحدها؛ فمن جنوب أفريقيا إلى الجزائر، مرورًا بإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تتصدّر «موانئ دبي العالمية» الجهود الإماراتية الرامية إلى جعل ميناء جبل علي محورًا رئيسيًا للتجارة بين أفريقيا وآسيا. كما تدير «موانئ دبي العالمية» و«موانئ أبوظبي» معًا اثني عشر ميناءً في القارّة.

ووفقًا لدراسة بحثية أصدرها البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (أفريكسيم بنك) في ديسمبر ٢٠٢٤، فإن دول مجلس التعاون الخليجي — في إطار سعيها لتنويع مواردها الاقتصادية بعيدًا عن النفط والغاز — أدرجت الأسواق الأفريقية بصورةٍ استراتيجية ضمن نماذجها الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تجاوز حجم التجارة الثنائية ١٢١ مليار دولار، مع أكثر من ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢.

تتفوّق الإمارات بفارقٍ كبير على بقية المستثمرين الخليجيين، وتُظهر وتيرة استثماراتها تسارعًا ملحوظًا. ففي فبراير ٢٠٢٤ وحده، أعلنت عن استثمارٍ بقيمة ٣٥ مليار دولار في مصر — أي ما يعادل قرابة ثلث إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها إفريقيا ذلك العام — مقابل حصولها على حقوق تطوير شبه جزيرة رأس الحكمة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

يقول بابا أمادو سار، الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار السنغالية بورتيو، والمسؤول السابق في وكالة التنمية الفرنسية (AFD)، حيث عمل على حشد رؤوس الأموال الخليجية: «هذه ليست أعمالاً خيرية، بل استثمارات مدروسة عالية الإمكانيات»، ويضيف: «إنهم يستعدون لمرحلة ما بعد النفط، ويستثمرون في أفريقيا كما يفعلون في أماكن أخرى».

ويُشير خبير في التنمية الأفريقية، طلب عدم الكشف عن هويته، إلى أن «الاستثمارات الإماراتية تحظى بقبول لدى العديد من الحكومات، إذ تأتي قروضها واستثماراتها عادةً من دون شروطٍ تتعلق بحماية البيئة أو حقوق العمال أو حقوق الإنسان».

بناء مركز عالمي للمعادن

تمتلك الإمارات احتياطيات نفطية مؤكّدة تقارب ١٠٠ مليار برميل — أي نحو ٥,٦٪ من الإجمالي العالمي — ما يجعلها من الدول الغنية بالنفط الخام. ومنذ بداية جائحة كوفيد-١٩، ارتفعت أسعار النفط من نحو ٢٢ دولارًا للبرميل في أبريل ٢٠٢٠ إلى متوسطٍ يناهز ٧٠ دولارًا في عام ٢٠٢٥، مع ذروة بلغت ١٢٠ دولارًا في عام ٢٠٢٢. وقد وفّر ذلك لأبوظبي إيراداتٍ وفيرة لتمويل طموحاتها الاقتصادية.

أعلنت شركة الموارد الدولية القابضة(IRH) — التي يسيطر عليها أحد أشقاء رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد — في يونيو ٢٠٢٥ عن شراء الحصة الأكبر في شركة «ألفامين ريسورسز» مقابل ٣٦٦ مليون دولار. وتمنح الصفقة الشركة حق الوصول إلى مجمّع «بيسي» للتعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحد أكبر وأغنى مستودعات القصدير في العالم، إذ يمثل نحو ٦٪ من الإمداد العالمي. كما استحوذت الشركة نفسها في عام ٢٠٢٤ على ٥١٪ من منجم «موباني» في زامبيا مقابل ١,١ مليار دولار.

في عام ٢٠٢٣، اتفقت شركة التعدين الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية "ساكيما" مع شركة "بريميرا ماينينغ" الإماراتية على ما وُصف بأنه "عقد القرن". بلغت قيمة المشروع أكثر من ١,٩ مليار دولار، ويهدف إلى تطوير أكثر من أربعة مناجم صناعية تربط مقاطعتي جنوب كيفو ومانييما، لاستخراج معادن تشمل الذهب والقصدير والتنتالوم والتنغستن. ويقول توربيورن سولتفيدت، المدير المساعد في شركة "مابلكروفت" لاستشارات المخاطر: "الهدف هو أن تصبح الإمارات مركزًا عالميًا لمعالجة المعادن، ولذلك تستثمر عبر سلسلة القيمة".

وفي المغرب، تصدّرت الإمارات قائمة الدول الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٤، مستحوذةً على نحو ١٨,٩٪ من صافي التدفقات الداخلة، بحسب الأرقام الرسمية للحكومة المغربية.

مخاطر الديون

تتدفّق رؤوس الأموال الإماراتية عبر القارّة من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، الأمر الذي يثير تساؤلاتٍ حول مدى استفادة أفريقيا الفعلية من هذه الاستثمارات. ويجيب "بنك التصدير والاستيراد الأفريقي" في تقريره الصادر في ديسمبر ٢٠٢٤ بأن هذه الشراكات تتيح "فرصًا كبيرة تشمل زيادة الاستثمار وتحسين الزراعة وتطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل، بما يعزز مرونة الاقتصادات الأفريقية". لكنه يحذّر في الوقت نفسه من "مخاطر مالية محتملة في حال عدم تحقيق عوائد على القروض المُيسّرة».

قادت الصين طفرة البنية التحتية في القارّة لأكثر من عقد، لكنها خلّفت ديونًا ثقيلة لدى عدد من الدول، أبرزها أنغولا وزامبيا وإثيوبيا وغانا. ويلاحظ أحد خبراء التنمية الأفريقية أن "الإماراتيين، بخلاف الصين أحيانًا، يتجنّبون الإقراض في ظروف مالية حرجة، إذ يتّسم نهجهم بقدرٍ أكبر من الحذر".

العمل على زيادة التوترات المحلية

يؤكد بابا أمادو سار أن «على الدول الأفريقية أن تكون مستعدة جيدًا للتفاوض على صفقاتٍ عادلة للطرفين»، موضحًا أن «الاستثمارات التي تتركّز على استخراج الموارد أو تصديرها دون معالجةٍ محلية تُبقي البلدان في موقع المورّد للمواد الخام».

كشفت منظمة «سويس أيد» — وهي منظمة سويسرية غير حكومية تُعنى بالتنمية وتُعرف بأبحاثها حول تجارة الذهب في أفريقيا — عن الجانب المظلم للدور الإماراتي في هذا القطاع. فقد أشار تقريرها الصادر عام ٢٠٢٤ إلى أن الإمارات استوردت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢ نحو ٢,٥٦٩ طنًا من الذهب الأفريقي غير المصرّح بتصديره، بقيمةٍ تتجاوز ١١٥,٣ مليار دولار، ما يعني تهريب كميات ضخمة من القارة بصورة غير قانونية.

ولا يقتصر الدور الإماراتي في أفريقيا على النشاط التجاري؛ إذ يشير الباحث جان لوب سمعان من الجامعة الوطنية في سنغافورة إلى أن "للإمارات وجودًا عسكريًا في بعض الدول، وأنها تذهب أحيانًا إلى حدّ المساهمة في زيادة التوتّرات المحلية".

لعبت الإمارات دورًا مؤثرًا خلال الانتفاضات العربية، ولا سيّما في مصر وليبيا وتونس واليمن. وفي القرن الأفريقي، ساهم دعمها للحكومة الإثيوبية في تحديد مسار حرب التيغراي، فيما يوثّق باحثون نفوذها الإقليمي المتزايد. كما تنخرط أبوظبي بعمقٍ في الصراع الدائر في السودان، من خلال دعمها لميليشيا "الدعم السريع" المتهمة بارتكاب جرائم حرب قد ترقى إلى الإبادة الجماعية، وهو ما يجعل الإمارات تتحمّل جزءًا من المسؤولية السياسية عن هذه الانتهاكات، بحسب سمعان.

رغم ذلك، تواصل هذه الدولة الخليجية الصغيرة تعزيز نفوذها في القارّة. ففي السابع والثامن من نوفمبر المقبل، ستعرض تشاد خطتها للتنمية الوطنية في أبوظبي، سعيًا للحصول على دعم خليجي لتمويل جزء من مبادرة "اتصال تشاد ٢٠٣٠" التي تبلغ قيمتها ٣٠ مليار دولار.

ويعلّق خبير التنمية الدولية مرةً أخرى قائلًا: "قبل أعوام قليلة فقط، كانت نجامينا ستقدّم خطتها في باريس، أما اليوم فإن انعقاد المؤتمر في أبوظبي يعكس تحوّل مركز الثقل السياسي والاقتصادي للقارّة نحو الشرق". ويثير هذا التحوّل تساؤلاتٍ حول ما إذا كانت أفريقيا تُبدّل شكلًا من أشكال الاستعمار الجديد بآخر.

بيان وزارة الخارجية الإماراتية (ردًا على هذا المقال):

أكدت الوزارة أن أفريقيا تحتل موقعًا محوريًا في سياسة الإمارات الخارجية، مشيرةً إلى علاقاتٍ تاريخية تمتدّ لأكثر من خمسة عقود، وشراكاتٍ تشمل أكثر من خمسين دولة أفريقية في مجالات الطاقة المستدامة والأمن الغذائي والبنية التحتية والتعليم والتحول الرقمي والرعاية الصحية.

كما شددت على أن التعاون الإماراتي مع أفريقيا "ليس تجاريًا بحتًا"، بل يستند إلى «قيم مشتركة ورؤية للتنمية المستدامة والنمو الشامل».

وفي ما يخص السودان، نفت الإمارات بشدّة مزاعم توريدها أسلحة لأي طرف في النزاع، مؤكدةً أن هذه الادعاءات "لا أساس لها من الصحة وتفتقر إلى أدلة"، وأن أحدث تقرير صادر عن فريق خبراء مجلس الأمن لم يشر إلى أي خروقات إماراتية. وأشارت كذلك إلى أن محكمة العدل الدولية رفضت في مايو الماضي الدعوى المقدّمة من "سلطة بورتسودان"، معتبرةً القرار «تأكيدًا لزيف تلك المزاعم».

وختم البيان بالتذكير ببيان "الرباعية" الصادر مطلع الشهر، الداعي إلى هدنة إنسانية تمتد ثلاثة أشهر لتسهيل وصول المساعدات إلى جميع مناطق السودان، تمهيدًا لوقفٍ دائمٍ لإطلاق النار وانتقالٍ مدني مستقلّ يضمن مستقبل البلاد.

اتفاق شرم الشيخ: هدنة أم سلام مؤجّل؟

المصدر: وسائل إعلام + هيئة تحرير المركز الإفريقي للاستشارات

اجتمع الاثنين في شرم الشيخ زعماء دوليون حول طاولة تفاوض هيمنت عليها صورة عودة الرهائن الإسرائيليين وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين وعبارات عن «نهاية الحرب»، حيث تم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار وبدء صفقة تبادل برعاية أميركية ومشاركة وساطة إقليمية واسعة. الاتفاق — الذي جرى توقيعه بحضور الرئيس الأميركي وعدد من قادة وزعماء الدول، من بينها مصر وقطر وتركيا — لا يُقفل فصلاً من الصراع فحسب، بل يفتح حقلاً جديداً من الأسئلة حول إعادة الإعمار، والمحاسبة، وترتيب الحكم في غزة.

جاءت الحملة العسكرية الإسرائيلية الواسعة عقب هجومٍ منسق شنّته حركة حماس صباح ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، وهو الهجوم الذي وقع في سياق حصارٍ مفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، وما رافقه من انسدادٍ سياسي واقتصادي طال أكثر من خمسة عشر عامًا. خلال عامين من الصراع، تحوّل النزاع إلى حرب إبادة شاملة دمّرت القطاع وقتلت عشرات الآلاف من المدنيين، فيما فشلت جولات الوساطة السابقة في وقف القتال حتى تراكم الضغط الدولي في منتصف ٢٠٢٥، ما مهّد لولادة اتفاق شرم الشيخ.

الحمولة الأثقل في هذا الصراع كانت على المدنيين في غزة. وفق تقارير ميدانية ومنظمات بحثية وإحصاءات محلية ودولية، تجاوزت حصيلة القتلى الفلسطينيين عشرات الآلاف — بتقديرات رسمية تصل إلى نحو ٦٧ ألف قتيل، بينهم نسبة كبيرة من النساء والأطفال — فضلاً عن مئات آلاف الجرحى ودمار لمئات الآلاف من المباني والمرافق الصحية والتعليمية. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل تعكس عمق المأساة الإنسانية التي عاشها القطاع على مدى عامين.

وانعكس ذلك في تصاعد الإدانات الدولية للانتهاكات الإسرائيلية التي وثّقتها منظمات الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية كـ«هيومن رايتس ووتش» و«أمنستي»، والتي وصفتها بأنها قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ففي نوفمبر ٢٠٢٣، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح قرار يطالب بـ«وقف فوري لإطلاق النار الإنساني»، فيما تبنّى مجلس حقوق الإنسان في مارس ٢٠٢٤ قرارًا يطالب بفرض حظر سلاح على إسرائيل.

كما شهدت العواصم الأوروبية — من لندن وباريس إلى برلين ومدريد — مظاهرات حاشدة تطالب بوقف الإبادة ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين. وفي مايو ٢٠٢٤، أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت بتهم تتعلق باستهداف المدنيين واستخدام التجويع كسلاح حرب. كما أعلنت دول أوروبية عدة — بينها إسبانيا وإيرلندا وبلجيكا — دعمها للتحقيقات، فيما علّقت بعض العواصم الأوروبية تصدير السلاح لإسرائيل. في المقابل، سحبت دول كتشيلي وكولومبيا سفراءها من تل أبيب، بينما أعلنت جنوب أفريقيا في ديسمبر ٢٠٢٣ رفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية، وهي الدعوى التي أحدثت تحولًا قانونيًا وسياسيًا في الموقف الدولي وأطلقت أوسع حملة تضامن عالمية مع غزة منذ بداية الحرب.

خلال الحرب، كانت هناك وساطات متعددة: دول إقليمية — كمصر وقطر وتركيا — لعبت دورًا فاعلًا في التواصل مع حماس، فيما تولّت الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لإقناعها بقبول تبادل موسّع للرهائن والأسرى مقابل تهدئة ميدانية. ونتيجة للضغط العالمي المتزايد والإدانات الواسعة للجرائم المرتكبة ضد المدنيين، ركّزت الجولة الأخيرة من المفاوضات على صفقة شاملة برعاية أميركية مباشرة، تواكبت معها تحركات دبلوماسية إقليمية سمحت بتحويل اتفاق تبادل الرهائن والأسرى إلى اتفاق مرحلي لوقف إطلاق النار ثم إلى إعلان سلام فعلي في قمة شرم الشيخ.

النقطة العملية الأبرز في اتفاق شرم الشيخ كانت صفقة التبادل: أفرجت حماس عن آخر الرهائن الإسرائيليين الأحياء المحتجزين في قطاع غزة، مقابل إفراج إسرائيل عن دفعات كبيرة من الأسرى الفلسطينيين والمحتجزين السياسيين، إضافة إلى إعادة رفات قتلى وبدء مراحل لإدخال مساعدات إنسانية وإعادة توطين داخلي مؤقت. التقارير الصحفية أشارت إلى أن آلاف الأسرى الفلسطينيين جرى الإفراج عنهم في مقابل إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، في خطوة أولية أتاحت الفرصة للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار واعتباره بداية «نهاية الحرب».

السياسة الإقليمية شهدت تحوّلات ملموسة. فقد ظهرت الولايات المتحدة بزعامة مباشرة للوساطة، ما منح الاتفاق زخماً دولياً، لكنه أثار أيضاً تساؤلات حول شروطه ومرجعيته القانونية. أما مصر وقطر وتركيا فعزّزت دور الوسيط الإقليمي، بينما بدت إسرائيل — رغم إعلانها الموافقة على الصفقة — حريصة على ضمان شروط أمنية صارمة في أي ترتيب مستقبلي على حدود غزة. التحول الأبرز أن ملف غزة انتقل من كونه صراعًا محليًا وإقليميًا إلى إطار تفاوضي متعدد الأطراف تشارك فيه قوى دولية كبرى وضامنون إقليميون.

يتيح الاتفاق دخول قوافل إنسانية أولية إلى القطاع الذي يعاني من الحصار والتجويع، إذ سيبدأ تدفق المواد الغذائية والوقود بصورة محدودة، مع إعادة بناء جزئية للمستشفيات والمدارس. لكن الواقع المعيشي في غزة ما زال يطرح تحديات هائلة، من شح المياه الصالحة للشرب إلى انهيار البنية التحتية وتوقف الاقتصاد واحتياج الملايين لإعادة إسكان. بناء قدرة إدارية مؤقتة لإدارة خدمات الكهرباء والمياه وتوزيع الإغاثة سيكون اختبارًا مبكرًا لنجاح الهدنة. دون خطة إعادة إعمار شاملة ومصادر تمويل مستقرة وشفافة، قد تتحول الهدنة إلى صمود هشّ يمكن أن ينهار عند أول انتكاسة أمنية أو سياسية.

التهدئة الحالية تحقق استقرارًا نسبيًا وتعيد الرهائن والأسرى إلى ذويهم، لكنها لا تعالج جذور الصراع: غياب الحل السياسي الشامل لقطاع غزة، استمرار الحصار والاحتلال، والانقسام الفلسطيني الداخلي حول الشرعية والإدارة. ما يجعل هذه الهدنة قابلة للاستمرار هو التزام المجتمع الدولي بتعهدات ملموسة لإعادة الإعمار وضمانات أمنية متبادلة وتقدم سياسي يعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وإلا ستبقى الاتفاقات الجزئية «واطئة الاستقرار» وتعرض المنطقة لاحتمال تجدد العنف.

الوقائع التالية لتوقيع اتفاق شرم الشيخ يجب أن تشمل آليات مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، قوائم تنفيذية لإدخال المساعدات، وجدولاً زمنياً واضحاً لإعادة الإعمار، إضافة إلى آلية محايدة لمتابعة ملف الأسرى والرفات. سيبقى الدور المصري والقطري حاسماً في ضبط تنفيذ البنود، فيما ستحتفظ واشنطن بموقع الضامن والممول الأساسي. وفي المشهد السياسي، ستواجه الفصائل الفلسطينية — وعلى رأسها حماس — اختبار الانتقال من منطق الكفاح المسلح إلى منطق الإدارة المدنية والمفاوضات المستمرة، وهو تحول بالغ التعقيد.

اتفاق شرم الشيخ يمثل انتصارًا إنسانيًا مرحليًا، إذ أعاد الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين إلى ذويهم وأنهى موجة مدمّرة من الحرب، لكنه أيضًا يمثل بداية مفاوضات أصعب: كيف تُترجم هذه اللحظة الدبلوماسية إلى سلامٍ دائم؟ وكيف تُبنى غزة من جديد دون أن تُجرد حقوق أهلها الوطنية؟ الإجابة على هذه الأسئلة ستحدد ما إذا كان اتفاق شرم الشيخ مجرد هدنة عابرة أم خطوة أولى في طريق طويل نحو حلول مستدامة — طريق لا يمرّ فقط عبر الطاولات الدبلوماسية في شرم الشيخ، بل عبر استجابة دولية حقيقية ومعالجات فلسطينية داخلية تعيد توحيد المشروع الوطني.

اقتصاد الحرب السودانية: مجدي الجزولي يتحدث عن الميليشيات والنيوليبرالية في عصر الانهيار (الجزء الأول)

مترجم عن مجلة Phenomenal World (٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥)

ترجمة: هيئة تحرير المركز الإفريقي للاستشارات

الحرب الدائرة في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أودت بحياة الآلاف وشرّدت الملايين. هذه الأزمة الحالية جاءت بعد سنوات من الاضطرابات السياسية في البلاد. ففي أواخر عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، قادت الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بالحكم الديمقراطي إلى انهيار نظام الرئيس عمر البشير الذي استمر ثلاثين عاماً. وبحلول صيف ٢٠١٩، اتفقت مختلف فصائل الحكومة الانتقالية العسكرية-المدنية على الشروع في عملية انتقال ديمقراطي. لكن في أكتوبر ٢٠٢١، استولى قائد القوات المسلحة السودانية – بمساعدة قوات الدعم السريع – على السلطة عبر انقلاب عسكري. ومنذ أبريل، انحدر الصراع بين الجنرالين الحليفين السابقين إلى ما وصفه العديد من المراقبين بالحرب الأهلية.

المُقابلة

آدم بنيامين: ما هي جذور اهتمامك الأكاديمي بالسودان؟

مجدي الجزولي:

أنتمي فكرياً إلى الحركة الشيوعية السودانية. معظم ما أنتجه الحزب الشيوعي في الستينيات والسبعينيات كان يتمحور حول طرق تفسير التطور السياسي في السودان. كان هناك الكثير من الكتيبات والكتب ذات الطابع السياسي، يغلب عليها السرد التاريخي، وغالباً ما كانت تبدو سِيَراً شخصية أو جماعية، ومثيرة للجدل.

هناك أيضاً مجموعة كبيرة من الأعمال في الاقتصاد السياسي، جاءت من تيار أكاديمي يساري في السودان في السبعينيات والثمانينيات، رغم أن بعض هؤلاء المؤلفين لم يكونوا بالضرورة منضوين تحت مظلة الحزب الشيوعي. هذا المسار توقف تقريباً أواخر الثمانينيات. ومنذ ذلك الحين، لم تُجرَ دراسات جادة مثلاً حول ظهور النفط في السودان، أو حول أشكال التمرد التي تطورت خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة. المنهج الماركسي صار مجرد ذكرى في التاريخ الفكري السوداني. اهتمامي ينبع من محاولة فهم كيف وصلنا إلى الوضع الحالي، بما في ذلك مأزق أمثالي الموزعين حول العالم في دوائر الهجرة والعمل بالخارج. كما سعيت لفهم طول فترة حكم عمر البشير من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٩، وما زلت مذهولاً من كونه أحد أطول الحكام بقاءً منذ رحيل العثمانيين الأتراك. الآن، ينصب اهتمامي على ما نعيشه من تداعيات بعد سقوطه.

مجدي الجزولي باحث سوداني، تتمحور اهتماماته حول الاقتصاد السياسي والتاريخ الفكري. يكتب للمركز البحثي معهد الوادي المتصدع (Rift Valley Institute) ويدير مدونة بعنوان Still Sudan. في هذه المقابلة، يناقش الجزولي الحرب المستمرة وتاريخ «التراكم عبر الميليشيات» في السودان. وبالعودة إلى دور السودان في حرب اليمن وسياسات الحكومة الانتقالية، يربط بين عسكرة السودان وموقعه على هامش الاقتصاد العالمي.

آدم بنيامين: هل يمكنك وصف سياق الصراع الحالي؟

مجدي الجزولي:

يُوصَف النزاع الحالي في بعض الأوساط المؤثرة، خاصة في الإعلام، على أنه حرب بين جنرالين يقودان تشكيلين عسكريين. الأول هو القوات المسلحة السودانية، الجيش النظامي الذي يعود تاريخه إلى مئة عام حين أنشأ البريطانيون جيشاً دائماً في السودان. الثاني هو قوات الدعم السريع، التي نشأت لمكافحة التمرد على حكومة الخرطوم، كانت كما وصفها العديد من الباحثين «مكافحة تمرد زهيدة الكلفة». جندت هذه القوات مقاتلين من أحزمة الرعاة في شمال دارفور لمواجهة المتمردين الدارفوريين ومجتمعاتهم. ومنذ ذلك الحين تطورت إلى آلة حرب لديها خبرة في القتال داخل السودان، وفي اليمن، وأفريقيا الوسطى، وليبيا، وتشاد.

اليوم، الحرب تأخذ ملامح حرب أهلية، حيث يتم تجنيد أشخاص من خلفيات اجتماعية متعددة، بعضهم طوعاً وآخرون قسراً. ليس أمام الناس خيارات كثيرة عندما تدور الحرب في العاصمة. لذلك فإن توصيفها بأنها مجرد حرب بين جنرالين لا يعكس عمقها وانتشارها الحقيقي.

لكنّ قدرة البرهان وحميدتي على العمل معًا تقوّضت بفعل حقيقة أنّ كلاً منهما كان يعتمد على شبكة تمويل ودعم مختلفة، ترتبط بدورها بكتلة إقليمية منافسة، ولذلك بدا الصراع في نظري ونظر العديد من المراقبين -شبه حتمي.

تعود أولى إرهاصات هذه الحرب إلى عام ٢٠١٣، حين جرى تقنين وضع قوات الدعم السريع كقوة قتالية مستقلة عن سلسلة القيادة في الجيش السوداني. وقد تعاظمت تلك الإرهاصات بشكل ملحوظ بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير، عندما أصبح قائد الدعم السريع فعليًا نائبًا لرئيس الدولة.

ويبدو أنه أدرك سريعًا أنّ مكاتب القصر الجمهوري الواقعة على ضفة النيل يمكن أن تتحول بسهولة إلى شرفات فخمة للمراقبة فقط، بينما تتدفق شرايين السلطة الحقيقية من مقرّ القيادة العامة للجيش.

آدم بنيامين: ماذا تقصد بالشبكات المتنافسة؟

مجدي الجزولي:

مجدي الجزولي: الحديث عن الأقاليم غالباً ما يستدعي منطقاً عِرقياً لا يفسر شيئاً. صحيح أن أغلبية مجندي الدعم السريع يأتون من دارفور وكردفان، وأن صفوف الضباط الكبار في الجيش يغلب عليها أبناء الشمال النيلي. لكن القوتين تعتمدان في النهاية على نفس المورد: الشباب الذين خسروا في الاقتصاد الريفي وأصبحوا فائض قوة عمل. لكن كيف ينتهي الحال بشقيقين يقاتلان في معسكرين مختلفين؟

يحدث ذلك ليس لأسباب أيديولوجية، بل نتيجةً لظروف سوق العمل العسكري، وشبكات النفوذ الإقليمية المرتبطة بالسلطة والسلع والسلاح. في شمال ووسط السودان، هناك شبكة تجارية قديمة شكّلت برجوازية السودان. عبر التجارة بنت علاقات تراكم مع العالم الخارجي تعتمد على أنظمة استخراج زراعية داخل البلاد: مثل الصمغ العربي، السمسم، الحبوب من سهول وسط السودان،. هذه الأنظمة لها تاريخ طويل. النخبة السودانية نشأت من عالم التجار الجلابة الذين لعبوا دوراً رئيسياً في صياغة هذا التاريخ وهذه الشبكات.

آدم بنيامين: تصف في مقالك «كائنات المخلوع» (Creatures of the Deposed: Connecting Sudan’s Rural and Urban Struggles) النظام باعتباره شكلاً من «التراكم عبر الميليشيات الريفية». ما صلة الميليشيا الريفية بالوضع الحالي؟

مجدي الجزولي:

الميليشيا الريفية لها أشكال عديدة، بدءاً من «جيش العبيد» الذي جنده الزبير باشا في سبعينيات القرن التاسع عشر لإسقاط سلطنة دارفور، مروراً بميليشيات جندها البريطانيون في جبال النوبة. حتى الجيش السوداني نفسه بدأ كتشكيل ميليشياوي في الأصل ضمن الجيش المصري. تاريخ الجيش السوداني هو تاريخ تمردات داخل صفوفه وخارجها.

في الثمانينيات، بعد مجاعة الساحل الكبرى، أُنشئت ميليشيات ضمن الحرب ضد الحركة الشعبية في جنوب السودان، فتحولت إلى قوة مدمرة في مناطق التماس.

لكن النسخة «الأنجح» من الميليشيا الريفية هي قوات الدعم السريع، لأن مصالحها توافقت مع مصالح إقليمية لم تكن موجودة سابقاً. فبالإضافة إلى القتال في دارفور، حصلت على فرصة المشاركة في حرب ممولة بالبترودولار في اليمن. هناك تجارب سابقة في حرب ليبيا-تشاد في الثمانينيات، لكنها لم تكن بنفس الحجم أو مستوى التسليح. الدعم السريع قاتل في اليمن لسنوات قبل سقوط البشير، ما أتاح له بناء علاقات مباشرة مع الإمارات والسعودية، مستقلة عن الجيش السوداني. تحول بذلك إلى نوع من «شركة أمنية خاصة» يسعى الشباب للانضمام إليها لتحسين معيشتهم.

حرب اليمن كانت بوابة لهذه الطموحات، خصوصاً بعد أزمة ما بعد انفصال الجنوب، عندما خسر السودان النفط، وواجه عجزاً هائلاً في ميزان المدفوعات وارتفاعاً جنونياً لنسبة التضخم. أحد حلول تحسين رواتب الجنود كان إرسالهم إلى حرب خارجية برعاية أجنبية.
شركات إماراتية كانت تجند شباباً من الخرطوم عبر وكالات عمل، يوهمونهم بوظائف في متاجر بدبي، ثم يجدون أنفسهم في معسكرات تدريب في ليبيا. أثار ذلك غضباً شعبياً، وخرجت مظاهرات تندد بالإمارات. كان ذلك جزءاً من الربيع الديمقراطي لثورة ٢٠١٨-٢٠١٩، التي عجلت بسقوط البشير.
لكن مع فتور حرب اليمن، عاد آلاف المقاتلين للسودان، وهم بحاجة لعمل ودخل وتأمين. الدعم السريع لم يكن قادراً على تسريحهم كما تفعل الشركات، فإما أن يتوسع أو ينهار. وبالفعل، توسع عبر السيطرة على الذهب، وهو مورد لم تستطع النخبة التجارية التقليدية استيعابه لأنه موزع جغرافياً، ويتطلب قوة مسلحة متحركة لإدارته وتهريبه. الدعم السريع كان تلك القوة.

آدم بنيامين: إذن العلاقة مع السلع ذات طبيعة طفيلية؟

مجدي الجزولي:

نعم، بالتأكيد. كانت مناجم الذهب منتشرة في كل أنحاء البلاد، ومنذ عام ٢٠١٦ على الأقل، لعب الدعم السريع دور الجيش المُخصخص لتأمين طرق العبور، ونقل المعدات، وتهريب الذهب إلى الخارج. لقد كان مشاركاً في إدارة نظام موازٍ لتصدير الذهب إلى داعميه في دولة الإمارات العربية المتحدة. تكاد الإمارات أن تكون المستورد الوحيد للذهب السوداني في الخارج – فهي تملك احتكاراً شبه كامل لصادرات الذهب. في ذلك الوقت، كان السودان تحت العقوبات. وبعد استعداد الخرطوم لتوقيع «الاتفاقات الإبراهيمية» مع إسرائيل عام ٢٠٢٠، بدأت الولايات المتحدة في رفع العقوبات. لكن احتكار الإمارات وتسهيلها لصادرات الذهب السوداني كان سابقاً لتوقيع تلك الاتفاقيات.
كما اكتشف الدعم السريع شبكات أخرى: فإذا كان لديك نظام تهريب فعّال للذهب، يمكنك استخدامه لسلع أخرى، بما في ذلك المخدرات. بمعنى ما، كان الدعم السريع يعمل مثل مافيا كبيرة. وهذا يفسر تغلغله في الأحياء الحضرية، إذ أصبح كثير من الناس مرتبطين بمنظومة الدعم السريع من خلال سوق المخدرات. كان الدعم السريع قادراً على تمرير المخدرات – تماماً كما يفعل مع الذهب – عبر بورتسودان أو مطار الخرطوم، لأنه في نهاية المطاف جزء من الدولة.
ويعمل الدعم السريع في الريف من خلال الاستثمار في الديون – سوق قائم على بيع الديون، أشبه بتجارة البشر وفق مؤشرات. كان منخرطاً بشكل كبير في مثل هذه المخططات الاحتيالية، في أماكن مثل نيالا، الفاشر، ولاحقاً في الخرطوم. أدى انهيار النفط وتخفيض قيمة الجنيه السوداني بواسطة الحكومة الانتقالية إلى موجة تضخم كبيرة بعد ٢٠١٩، مما سهّل نشوء سوق الديون لشرائح واسعة من الفقراء. تحوّل الدعم السريع إلى وكالة إقراض يمكنها أن توقع الناس في فخ الديون، بل حتى إلى درجة إقراض أشخاص ليقضوا أحكام السجن بدلاً عن التجار كمساجين ديون، وهكذا تمكن من اختراق شبكات التجارة الريفية خارج شمال دارفور.
السلع التي سمحت للدعم السريع بالتغلغل في العوالم الحضرية والريفية كانت: الذهب، الديون، المخدرات، السلاح، والسيارات المهرّبة. لعبت السيارات دوراً كبيراً في جذب رؤوس الأموال من خارج السودان وربطها بمنظومة الدعم السريع. كان هناك تدفق ضخم من السيارات المهرّبة القادمة من ليبيا، غالبها مسروق أو منهوب في منطقة الساحل. كان بإمكانك شراء سيارة كهذه بسعر مخفض في الخرطوم، بينما دم مالكها السابق لا يزال على مسند مقعدها. وفي شبكة الخرطوم، كانت تُحوَّل إلى رأس مال قابل لإعادة الاستخدام. كان هناك نهب منظم، إقراض، بيع مخدرات، وتجارة غير شرعية في السلاح. وقد وفر ذلك لكثير من الناس مصدراً للدخل. الدعم السريع جهة توظيف ضخمة: يمكنك أن تعمل عنده جندياً، أو في وظائف عديدة أخرى. لقد وفر شبكة بديلة من الفرص بعيداً عن النظام الرسمي – بدرجاته وبيروقراطيته – وبعيداً عن العمل الزراعي شديد الاستغلال.

غياب الدولة العاقلة: حول بناء إطار سياسة خارجية سودانية

أحمد شموخ
باحث وكاتب

أثار تصريح وزير الخارجية السوداني الأسبق السفير علي الشريف في الرابع من أكتوبر عام ٢٠٢٥، في مقابلة مع قناة الجزيرة مباشر، موجة من النقاشات حول عدد من المواضيع التي تطرّق لها، ما أودّ تناوله هنا هو تعبيره عن أسفه قائلاً إنه «لم يتمكّن أثناء تولّيه المنصب من إدارة وزارة الخارجية والعلاقات الخارجية للسودان بالطريقة التي يريدها أو يفهمها».

كشف هذا التصريح عن غياب التقدير الكافي للسياق الداخلي وبنية الحكومة التي قَبِل السفير أن يكون جزءًا منها، وعدم فهم بطبيعة الدور المنوط بوزير الخارجية في الدول ذات المؤسسات الراسخة، ما بالك في سياق دولة تواجه تهديدات وجودية. التصريح يُعبّر عن خلطٍ واضح بين العلاقات الخارجية بوصفها إدارة تنفيذية تتحرك ضمن هوامش محدّدة، وبين السياسة الخارجية بوصفها أداة من أدوات عقيدة الأمن القومي التي تصنعها وتراقبها مؤسسات الحكم العليا في الدولة. كما يقول أستاذ كُرسي ر. ويندال هاريسون للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو، بروفيسور جون ميرشايمر: «كثيرًا ما يخلط القادة بين حدود مناصبهم وقوة الدولة ذاتها، بينما تسعى الدول لخدمة بقائها، يسعى الأفراد لخدمة بقائهم في المنصب»، وأضاف: «لا تُحدِّد رغبة القادة أو رؤاهم الأخلاقية سلوك الدولة، بل تفرضه منطق النظام الدولي ذاته، لأن بقاء الدولة في عالم اليوم مرتبط فقط بقوة وقدرة الدولة على حماية وجودها واستمرارها لا على مزاج من يقودها».

إن السياسة الخارجية بالتالي ليست من اختصاص وزيرٍ أو وزارةٍ بعينها، فهي التعبير الأسمى عن إرادة الدولة وموقعها في النظام الدولي، تُحدَّد بها غاياتها الكبرى وحدود صداقاتها وعداواتها، وتُدار داخل مجالس للأمن القومي، بينما تظلّ العلاقات الخارجية فرعٍ إداريٍّ لتنفيذ تلك الرؤية ضمن المساحة المرسومة لها. مع غياب مجلسٍ استراتيجي فعّال ينسّق بين السياسة والدفاع والاقتصاد في السودان، تحوّلت العلاقات الخارجية نفسها إلى سياسة خارجية؛ أي صار تصوّر الوزير أن المسلك السليم هو أن يتصرّف بعقله الخاص أو يترجّل.

تُظهر تجارب بعض الدول القريبة مثل تركيا التي جعلت من مجلس الأمن القومي التركي محورًا للتنسيق بين رئاسة الجمهورية والجيش والاستخبارات والوزارات، فباتت سياستها الخارجية امتدادًا مباشرًا لعقيدتها الأمنية. وكذلك في مصر، حيث يقوم مجلس الأمن القومي بدور غرفة عمليات استراتيجية تضمّ رئاسة الدولة، والوزارات السيادية، والمخابرات العامة، وتضع تحت يد القيادة رؤية متكاملة تربط الأمن المائي والأمن الإقليمي بالتحرك الدبلوماسي والعلاقات الدولية.

أمّا في السودان، فرغم وجود مجلس الأمن والدفاع، فإن النصوص الدستورية لم تُحدّد له أي علاقة بعقيدة الأمن القومي أو بتنسيق السياسة الخارجية، مما جعله أشبه بمجلسٍ للطوارئ أكثر منه هيئة لتخطيط الأمن الشامل. لم يجتمع هذا المجلس سوى مرة واحدة منذ عام ٢٠٢٢ (في مايو الماضي)، ما يعكس غياب الوعي بوظيفته الاستراتيجية. إنّ تطوير هذا المجلس وتعزيز دوره وتدبيب رأس الرُمح بحيث يتحول «لمجلس الأمن القومي»، وربطه دستوريًا بفلسفة أمن قومي واضحة، خطوة مهمة نحو بناء عقل دولة قادر على تحويل الدبلوماسية إلى جزء من ترسانة مواجهة السودان لحرب يستخدم فيها العدو أدوات حروب الجيل الرابع والخامس الهجينة.

لقد تعاقب على وزارة الخارجية تسعة وزراء في ست سنوات، من خلفيات متباينة، وإن كان أغلبهم من السلك الدبلوماسي. فقد تولّى السفير حسين عوض الوزارة بين أبريل ونوفمبر ٢٠٢٤ بعد السفير علي الصادق (٢٠٢٢–٢٠٢٤)، ثم خَلَفه السفير علي الشريف بين نوفمبر ٢٠٢٤ وأبريل ٢٠٢٥، ومن ثمّ جرى تكليف السفير عمر صديق لفترة وجيزة، ليستقر التعيين في حكومة الأمل على السفير محي الدين سالم، ومن قبلهم آخرين خلال الفترة الانتقالية الأولى (٢٠١٩-٢٠٢٢). هذا التبدّل السريع على رأس المؤسسة الأكثر ارتباطًا بالسياسة الخارجية يكشف انعدام الاستقرار المؤسسي، ويؤكد أن الدبلوماسية السودانية أُديرت خلال السنوات الماضية كجزء من إدارة الأزمات، لا كأداة لاستباقها أو صياغة بيئة استراتيجية مستقرة لتحقيق التحولات الصناعية والاجتماعية المطلوبة في مسار حماية وتحديث وتطوير الدولة.

ويمكن فهم هذا الاضطراب أكثر عند مراجعة البيئة الدستورية للفترة التي أعقبت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ حتى اليوم، فمهام الفترة الانتقالية في الوثيقة الدستورية ٢٠١٩ في المادة ٨ (١٣) كانت «وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وتعمل على تحسين علاقات السودان الخارجية» دون أن توضح من الذي سيقوم بذلك. ووزّعت الوثيقة الدستورية في نسختها الأولى الاختصاصات بحيث أعطت لمجلس السيادة فقط «اعتماد سُفراء السودان في الخارج بترشيح من مجلس الوزراء»، وأن اختصاص مجلس الوزراء «ابتدار المعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف» التي يكون دور المجلس التشريعي في «المُصادقة عليها»، باعتبار أن نظام الحكم الانتقالي المنصوص عليه «نظام برلماني» يقوم بتركيز السلطات التنفيذية لدى رئيس مجلس الوزراء، وهو ما لم يعكس توازنات القوى الداخلية على الأرض ولا احتمالات التنازع بين المؤسسات ما أدى لتعزيز الإشكالات المُزمنة أكثر من توفير الحلول.

وبالنسبة لتعديلات الوثيقة الدستورية الأخيرة في فبراير ٢٠٢٥، فأعادت توزيع المهام بين مؤسسات الحكم الانتقالي فيما يختص بالسياسة الخارجية والعلاقات الخارجية، فأصبحت من صلاحيات مجلس السيادة «تعيين سفراء السودان في الخارج بترشيح من مجلس الوزراء ..» بدلًا عن اعتمادهم فقط، ولأول مرة ترد في الوثيقة الدستورية بكل تعديلاتها فقرة واضحة تجعل لمجلس السيادة اختصاص «وضع السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها» حسب المادة ١٢ (ل)، ما يُزحزح عملياً النظام الانتقالي الحاكم في البلاد من برلماني كما ظل منصوصاً عليه دستوراً وتقليداً في الأنظمة الانتقالية إلى صيغة «نظام هجين».

لقد تجسّد الخلل البنيوي عملياً في مسار السياسة الخارجية السودانية منذ فجر الاستقلال، إذ لم تستطع الأنظمة المتعاقبة أن تبني تصورًا استراتيجيًا يتجاوز حدود بقائها في الحكم إلى صياغة رؤية قومية وطنية مستدامة لموقع

السودان في النظامين الإقليمي والدولي. ظلّ القرار الخارجي انعكاسًا لتقلبات الداخل وتوازنات السلطة لا لمقتضيات المصلحة الوطنية، فتنقّل السودان بين معسكرات متباينة ومُتعارضة في أحيان، وهو ما كان ذو كلفة عالية على السودان.

عقب ثورة ديسمبر ٢٠١٨، استمر الاضطراب في صورة ازدواجية المسارات داخل مؤسسات الحكم الانتقالي بين مسعى الانفتاح على الغرب والتنافس المحموم حول من يصل أولاً ليُرسّخ أقدامه في الحكم بمساعدة واشنطن أو تل أبيب. فبينما كان رئيس الوزراء الانتقالي في يناير ٢٠٢٠ يرسل للأمين العام للأمم المتحدة لطلب بعثة سياسية تحت البند السادس تستبدل اليوناميد، كان رئيس مجلس السيادة الانتقالي يتجهّز للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في عنتيبي – يوغندا برعاية من الرئيس يوري موسيفني في فبراير ٢٠٢٠، وكلٌّ كان يتصرّف بمعزل عن الآخر، وربما عن المؤسسات السياسية حينها.

كلا الحادثتين كشفتا أن حالة التناغم التي حاول أطراف العملية السياسية تصديرها تواجه تحديات حقيقية خلف الكاميرات، فما سكتت عنه الوثيقة الدستورية لم يكُن سهواً بل في أفضل الظروف استعجال للسلطة وتأجيل لمشاكل لا تحتمل التسويف، وربما عدم توفر وعي كافي لدى الأطراف المُتفاوضة بأولويات الأمن وتحدياته في مناخ إقليمي لا يتعامل كله بذات القدر من الود تجاه السودان.

هذه اللااستراتيجية الممنهجة هي التي جعلت السودان اليوم مُهددًا في وحدته وسيادته ووجوده ككيان دولة وأمة عريقة الجذور في الأرض والتاريخ. السودان اليوم بحاجةٍ إلى أن يستأنف ذاته الحضارية ويُعيد بناء وعيه بالدولة الحديثة وبمؤسساتها، بضرورة الإمساك بمطلوبات الاستقرار بحسم جدلية الأمن والاستقرار والعدالة. تحديث وتطوير الدولة لا يبدأ من إعادة ترتيب الوزارات أو تغيير الأشخاص، بل من بناء عقيدة أمن قومي واضحة تحدّد من يضع السياسة الخارجية، ومن ينفّذها، ومن يراقبها، لتصبح ممارسةً مؤسسية تعبّر عن إرادة الدولة لا عن مزاج الحاكم أو توازنات اللحظة. ولعلّ ما عبّر عنه السفير علي الشريف لم يكن إلا عرضًا من أعراض هذا الخلل البنيوي الممتدّ.

قد يُحاجج البعض بأن جزء من هذه الأسئلة ليست من واجبات الفترات الانتقالية الإجابة عليها، وقد يكون هذا رأي يحمل بعض وجاهة، لكنه يغفل حقيقة أن السودان ظلّ في حالة انتقالية طوال عمره ما بعد الاستقلال، ويجب أن يبدأ في مكان ما الإجابة على الأسئلة الجوهرية حول وضعه كدولة للآخرين أطماع فيها وفي واقع دولي مُتبدّل بسرعة لا يحتمل الانتظار للحظة المثالية، وبالمقابل للسودان مصالح أمنية وسياسية واقتصادية نحتاج التفكير فيها جماعياً وبجدّية ونحن نخوض معركة الدفاع عن سيادة بلدنا وعن وحدة إقليمه وكرامة شعبه.

حصار الفاشر: جرائم الدعم السريع وصمت العالم

«حاصر حصارك بالجنون! وبالجنون! وبالجنون! ذهب الذين تحبهم، ذهبوا، فإمّا أن تكون أو لا تكون»

د. أمجد فريد الطيب
مدير فكرة للدراسات والتنمية

في هذه الكلمات الشعرية لمحمود درويش، التي تنبض بالتحدي والصمود أمام الظلم، نجد صدى عميقًا لمعاناة مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور في السودان، حيث يمتد حصار ميليشيا الدعم السريع كسيفٍ معلّق على رقاب مئات الآلاف من الأبرياء.

منذ مايو ٢٠٢٤، تحوّلت هذه المدينة العتيقة، التي كانت يومًا مركزًا للتجارة والحياة، إلى سجنٍ كبير يخنق سكانها بالتجويع والقصف والرعب، في مشهدٍ يذكّرنا بأسوأ فصول النزاعات الإنسانية. ومع تطاول أمد هذا الحصار، الذي تجاوز الخمسمائة يوم بحلول أكتوبر ٢٠٢٥، يتكشّف حجم الكارثة التي تهدّد بمحو جيلٍ كامل، وسط تقاعسٍ دوليٍّ يثير الاستغراب والأسى.

تبدأ قصة هذا الحصار في مايو ٢٠٢٤، عندما شنّت ميليشيا الدعم السريع، مدعومةً بقوى خارجية، هجومًا شرسًا على الفاشر، آخر معاقل الجيش السوداني في دارفور. كانت المدينة، التي تضم أكثر من ثمانمائة ألف نسمة، بما في ذلك مئات الآلاف من النازحين في معسكرات مثل أبو شوك وزمزم، هدفًا استراتيجيًا للسيطرة على المنطقة. لكن ما بدا كمعركةٍ عسكرية تحوّل سريعًا إلى حملة إبادةٍ ممنهجة.

مع تطاول الأيام، امتدّ الحصار كشبكةٍ عنكبوتية، تحاصر المدينة من كل الجهات، تقطع طرق الإمدادات الغذائية والطبية، وتمنع حتى خروج المدنيين. وبحلول أكتوبر ٢٠٢٥، أكملت ميليشيا الدعم السريع بناء سواتر رملية تمتد لعشرات الكيلومترات، تحول دون أي محاولةٍ للفرار أو الإغاثة، مما جعل الفاشر جزيرةً معزولةً في بحرٍ من الرعب.

وما ارتكبته ميليشيا الدعم السريع من جرائم في هذه المدينة منذ مايو ٢٠٢٤ يفوق الوصف في بشاعته. بدأت بالقصف المدفعي اليومي على الأحياء السكنية والمعسكرات، مما أدّى إلى مقتل مئات المدنيين، بينهم أطفال ونساء. وفي يونيو ٢٠٢٤، شهدت معسكرات النازحين مذابح جماعية، حيث قُتل أكثر من ألفٍ وخمسمائة شخص في زمزم وحدها، وسط تقارير عن عنفٍ جنسيٍّ واسع النطاق يستهدف النساء والفتيات كسلاحٍ للترويع.

ولم تقتصر الجرائم على القتل المباشر، بل امتدّت إلى تدمير مصادر الحياة الأساسية: نهب المستودعات الغذائية، وتخريب محطات الكهرباء، وحرق الأسواق والمزارع. وفي أكتوبر ٢٠٢٥، بلغ الأمر ذروته مع استخدام مسيّراتٍ انتحارية محمّلةٍ بغازاتٍ كيميائيةٍ سامة، تسبّبت في حالات تشنّجٍ وهلوسةٍ وقيءٍ بين المدنيين، في انتهاكٍ صارخٍ للاتفاقيات الدولية.

وفي مطلع أكتوبر ٢٠٢٥، شهدت المدينة واحدةً من أبشع أيامها، حين تحوّل ملجأ دار الأرقم للنازحين، الذي كان يُعدّ ملاذًا آمنًا، إلى مقبرةٍ جماعية بعد أن قصفت الميليشيا المكان بطائراتٍ مسيّرة ومدفعيةٍ ثقيلة، مما أدّى إلى مقتل عشرات المدنيين، بينهم نساءٌ وأطفال كانوا يبحثون عن مأوى في ظلّ الحصار. جاءت مأساة دار الأرقم امتدادًا مباشرًا لمسارٍ من الانتهاكات التي طالت كل مقوّمات الحياة في المدينة، من نهب المواشي والممتلكات إلى تدمير مصادر الغذاء والماء، الأمر الذي أدى إلى مجاعةٍ حقيقية تضرب الأطفال بشكلٍ خاص، مع انتشار سوء التغذية الحاد بين الأيتام الذين فقدوا ذويهم في الهجمات السابقة لمليشيا الدعم السريع. وقد مثّل هذا الهجوم منعطفًا قاتمًا آخر في تصعيدٍ متواصلٍ للعنف، يكشف عمق المأساة التي تعيشها الفاشر تحت الحصار.

هذا الهجوم، الذي وصفته منظماتٌ طبية بأنه انتهاكٌ صارخٌ للقانون الدولي، لم يكن مُنفصلًا؛ إذ سبقه في سبتمبر قصف مسجدٍ قرب مخيم أبو شوك أثناء صلاة الصبح، حيث انهمرت الصواريخ على المصلّين، مُتسبّبةً في مقتل أكثر من سبعين شخصًا، بما في ذلك أحد عشر طفلًا، في مشهدٍ يعيد إلى الأذهان أسوأ فصول الإرهاب المنظّم.

هذه الهجمات ليست مجرّد أحداث عابرة، بل جزءٌ من استراتيجيةٍ لكسر الإرادة الجماعية للمواطنين، وتحويل أماكن العبادة والطمأنينة إلى قبورٍ جماعية.

تشديد الحصار على الفاشر هو استراتيجية مقصودة للقضاء على كل أسباب الصمود. مع مرور الشهور، أغلقت الميليشيا كل المنافذ، وحوّلت المدينة إلى سجنٍ يخلو حتى من علف الحيوانات المعروف محليًا «الأمباز». وفي

سبتمبر ٢٠٢٤، كشفت تقارير الأمم المتحدة عن جرائم تجويعٍ ممنهجة، تشمل مهاجمة القوافل الإنسانية وتدمير المنشآت الطبية، مما أدّى إلى نقصٍ حادٍّ في الأدوية والغذاء.

وبحلول أكتوبر ٢٠٢٥، بلغ عدد المحاصرين مئتين وستين ألفًا، يعانون من انعدامٍ تامٍّ في الغذاء لأيامٍ متتالية، مع ارتفاع أصوات الجوعى في مراكز الإيواء. هذا التشديد ليس مجرّد تكتيكٍ عسكري، بل محاولةٌ لمحو الهوية الثقافية والاجتماعية لسكان دارفور، حيث تستهدف الميليشيا مجموعاتٍ معينةً بقصد الإبادة والتهجير.

أمّا تقاعس المجتمع الدولي، فيشكّل الفصل الأكثر مرارةً في هذا المشهد. فعلى الرغم من قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٦ في يونيو ٢٠٢٤، الذي طالب الميليشيا برفع الحصار وانسحاب مقاتليها، أصرّت مليشيا الدعم السريع تجاهل القرار ورفض تنفيذه بل والإمعان في فرض حصارها على المدينة.

الدول المانحة، في بيانٍ مشتركٍ في أغسطس ٢٠٢٥، وثّقت الجرائم التي تحدث في الفاشر، بما في ذلك المجاعة والقتل الجماعي، لكن التصريحات لم تتبعها إجراءاتٌ حاسمةٌ لوقف الإمدادات الأجنبية للأسلحة أو فرض عقوباتٍ فعّالة. وحتى التقارير الأممية، مثل تلك الصادرة عن بعثة تقصّي الحقائق في سبتمبر ٢٠٢٤، التي وصفت الوضع بـ«حرب الجرائم»، لم تؤدِّ إلى تدخّلٍ إنسانيٍّ عاجل.

وفي هذا السياق، يبرز التقاعس الدولي في الاستجابة لمطالب إسقاط المساعدات جوًّا إلى الفاشر كشكلٍ من أشكال التواطؤ غير المباشر، إذ تجاهل المجتمع الدولي الدعوات المتكررة لتجاوز الحصار عبر الجو، مما يمهّد الطريق لسقوط المدينة في يد مليشيا الدعم السريع، ويهدّد بمجزرةٍ جماعية تفوق في بشاعتها ما وقع في الجنينة في بداية الحرب، حيث أبادت الميليشيا أكثر من خمسة عشر ألفًا من مجتمع المساليت في غضون أيامٍ قليلة، في حملة تطهيرٍ عرقيٍّ ممنهجة.

هذا التقاعس يعكس ازدواجية المعايير في السياسة الدولية، حيث يُترك السودان ينزف في صمت، بينما يركّز العالم على نزاعاتٍ أخرى، تاركًا مئات الآلاف عرضةً للموت البطيء.

يبقى صمود أهل الفاشر أسطوريًا، يواجه الجنون بحصارٍ آخر من الأمل والتحدي. لكن من دون تدخّلٍ دوليٍّ حقيقي، قد تتحوّل هذه المدينة إلى شاهدٍ على فشل العالم في حماية الأبرياء. إنها دعوةٌ للضمير الإنساني، قبل أن يبتلع الظلام ما تبقّى من نورٍ في دارفور.

المحكمة الجنائية الدولية في إفريقيا: جدلية العدالة والسيادة وتجربة السودان نموذجًا

محمد تورشين
باحث وكاتب في الشؤون الأفريقية

تُعدّ تجربة المحكمة الجنائية الدولية في إفريقيا منذ دخول ميثاق روما حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢ من أكثر التجارب القانونية والسياسية إثارةً للجدل، إذ تمثل المحكمة إحدى أهم المؤسسات القضائية الدولية التي أنشأها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بهدف محاكمة الأفراد المتورطين في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان، وهي أخطر الانتهاكات التي عانت منها البشرية في تاريخها الحديث. ما يميز المحكمة الجنائية الدولية هو منحها صلاحيات غير مسبوقة تخوّلها محاكمة كبار المسؤولين، بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات أثناء وجودهم في السلطة، وهو ما جعلها في قلب صراع دائم بين مبادئ العدالة الدولية ومتطلبات السيادة الوطنية، خاصة في القارة الإفريقية التي تضم عددًا كبيرًا من الأنظمة السلطوية التي يصعب فيها إخضاع المسؤولين للمحاسبة القضائية.

لقد جاء ميثاق روما المؤسس للمحكمة ليملأ فراغًا كبيرًا في النظام القانوني الدولي، حيث نصّ على أن اختصاص المحكمة يكون تكميليًا لا بديلاً للأنظمة القضائية الوطنية، أي أنها لا تتدخل إلا عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في إجراء محاكمات حقيقية. كما منح الميثاق مجلس الأمن الدولي، بوصفه الجهة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، صلاحية إحالة أي قضية إلى المحكمة حتى وإن لم تكن الدولة المعنية طرفًا في الميثاق، وهو النص الذي شكّل مدخلًا مهمًا لتدخل المحكمة في قضايا مثل دارفور في السودان.

منذ بدء عملها، كانت القارة الإفريقية الساحة الأبرز لتجارب المحكمة الجنائية الدولية، إذ تركزت معظم قضاياها الأولى في إفريقيا، الأمر الذي أثار انتقادات واسعة حول ما سُمي بسياسة "الانتقائية" أو "التركيز الإفريقي"، بينما يرى المدافعون عن المحكمة أن أغلب القضايا الإفريقية جاءت بناءً على إحالات رسمية من حكومات تلك الدول أو من مجلس الأمن الدولي. كانت أوغندا أول دولة إفريقية تُحال قضيتها إلى المحكمة في عام ٢٠٠٣، بعد أن طلبت الحكومة الأوغندية تدخل المحكمة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها "جيش الرب للمقاومة" بقيادة جوزيف كوني في شمال البلاد، حيث اتُهم كوني وعدد من قادته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، غير أن تنفيذ مذكرات التوقيف ظل معلقًا بسبب استمرار فرار كوني حتى اليوم. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد شكلت تجربة المحكمة هناك واحدة من أنجح النماذج الإفريقية، إذ تمت محاكمة القائد الميليشياوي توماس لوبانغا عام ٢٠١٢ بتهمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، ليكون أول حكم يصدر عن المحكمة منذ تأسيسها، كما تمت إدانة كل من جرمان كاتانغا وبوسكو نتاغاندا في قضايا مشابهة، مما عزز من مكانة المحكمة كآلية فاعلة لتحقيق العدالة الدولية.

وفي ساحل العاج، تدخلت المحكمة عقب أعمال العنف التي تلت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، حيث أُحيل ملف الرئيس السابق لوران غباغبو وزوجته سيمون غباغبو ونائبه شارل بل غودي إلى المحكمة بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وقد أُدين بعضهم بينما بُرئ غباغبو لاحقًا، مما أثار نقاشًا واسعًا حول حدود تدخل المحكمة في الأزمات السياسية الداخلية. أما في كينيا، فقد أصدرت المحكمة مذكرات توقيف بحق الرئيس الأسبق أوهورو كينياتا ونائبه ويليام روتو على خلفية أحداث العنف التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٧، غير أن التهم أُسقطت لاحقًا بسبب ضعف

الأدلة وعدم تعاون الحكومة، وهو ما كشف عن الصعوبات التي تواجه المحكمة في إنفاذ قراراتها عندما تغيب الإرادة السياسية.
وتظل حالة السودان من أكثر القضايا تعقيدًا وإثارةً للجدل في مسار المحكمة، إذ على الرغم من أن السودان لم يوقّع على ميثاق روما، فإن مجلس الأمن الدولي أحال ملف دارفور إلى المحكمة في عام ٢٠٠٥ بموجب القرار ١٥٩٣ استنادًا إلى سلطاته في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن عجز القضاء السوداني عن محاسبة المتورطين في الجرائم التي شهدها الإقليم منذ عام ٢٠٠٣. وبناءً على ذلك، فتحت المحكمة تحقيقات واسعة أفضت إلى إصدار مذكرات توقيف بحق عدد من كبار المسؤولين، من بينهم الرئيس السابق عمر البشير ووزير الدفاع الأسبق عبد الرحيم محمد حسين ووالي كردفان السابق أحمد هارون، إضافة إلى القائد الميليشياوي علي كوشيب الذي أُدين مؤخرًا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أول حكم من نوعه ضد شخصية سودانية بارزة.
تمثل إدانة كوشيب خطوة مهمة في مسار العدالة الدولية، إذ أكدت أن مرور الزمن لا يمنع من محاسبة الجناة، كما أعادت الأمل لضحايا دارفور الذين حُرموا لسنوات طويلة من الإنصاف بسبب محاولات النظام السابق التهرب من العدالة عبر إنشاء محاكم صورية أو إعادة دمج الميليشيات في أجهزة الدولة، مثلما حدث عندما تم تحويل قوات حرس الحدود إلى قوات الدعم السريع في عام ٢٠١٣ تحت إشراف جهاز الأمن والمخابرات. غير أن استمرار الإفلات من العقاب لبقية المتهمين ما يزال يمثل تحديًا أمام مصداقية المحكمة وقدرتها على تنفيذ قراراتها في ظل غياب التعاون الكامل من السلطات السودانية.
ورغم الانتقادات الموجهة إلى المحكمة الجنائية الدولية من حيث الانتقائية وتسييس العدالة وضعف آليات التنفيذ، إلا أنها تبقى من وجهة نظر الكثيرين أداة ضرورية لمواجهة الإفلات من العقاب، خاصة في الدول التي تعجز فيها الأنظمة القضائية الوطنية عن القيام بواجبها. وفي الحالة السودانية، فإن استمرار التعاون مع المحكمة يعد ضرورة لتحقيق العدالة لضحايا الحرب في دارفور وغيرهم، خصوصًا في ظل هشاشة مؤسسات الدولة واستمرار النزاعات المسلحة. كما يمكن للسودان أن يستفيد من تجربة المحاكم المختلطة التي أثبتت نجاعتها في دول مثل سيراليون وكمبوديا، والتي تجمع بين الاختصاص الدولي والوطني بما يعزز من مصداقية العدالة ويضمن احترام السيادة الوطنية.
إن تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية في السودان إلى جانب التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية يمثل خطوة أساسية نحو بناء دولة القانون، وترسيخ ثقافة المساءلة، وتمكين الضحايا من نيل حقوقهم. كما أن فتح تحقيقات جدية في الجرائم المرتكبة منذ اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣ سيُعد اختبارًا حقيقيًا لمدى استعداد السودان للالتزام بالعدالة الدولية، وتمهيدًا للانتقال من مرحلة الفوضى والعنف إلى مرحلة العدالة والمصالحة وبناء السلام المستدام. فالمحكمة الجنائية الدولية، رغم كل ما يؤخذ عليها، تظل أملًا لضحايا الانتهاكات في القارة الإفريقية، ومنصة لإحياء فكرة أن العدالة قد تتأخر، لكنها لا تموت